إنّ المتتبّع لهذه المذكّرة يرى أنّه يلزمني دراسة أكثر من نحويّ بيد أنني اكتفيت بنموذج واحد للتدليل به على صحة ما ذهبت إليه من أنّ نحاة الأندلس قد استشهدوا بالحديث النبوي، فوقع اختياري على ابن مالك هذا العالم الجليل الذي كان له باع كبير في علوم اللغة وبخاصةٍ في علمي النحو والصرف، وقد كان كتابه "شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح" خير نموذج وجدت فيه ضالتي لأستخرج منه الأحاديث الشواهد التي ملأت هذا المصنَّف ،وقبل أن أبدأ في عملية استخراج الشواهد،رأيت أن أبدأ أولاً بالتعريف بهذا الكتاب.

1 ــ منهج كتاب شواهد التوضيح وأسلوبه:

ارتأيت أن أقدّم لهذه الدراسة بتعريف موجز لكتاب شواهد التوضيح، فلا يخفى علينا أنّ ابن مالك نال شهرة عريضة بمصنّفاته؛ حيث ظلت أساسا لأكثر الدراسات النحوية إلى اليوم، ومصنّفه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" من خيرة الكتب التي تكشف عن أسلوبه في النقاش، وتبيّن سعة آفاقه وإحاطته شواهد اللغة، وهو من أبرز الأصول في موضوع الاستشهاد بالحديث الشريف في الدراسات النحوية[1]؛ حيث وجّه فيه ابن مالك أحاديث وردت في صحيح البخاري وفيها خروج عن ظاهر القواعد الموضوعية، أما عامة الأحاديث الواردة فيه، فقد ذكرها بطريقة تدلّ على أنّه اِستقرأ ما في صحيح البخاري من أحاديث واردة في أبواب النحو المتفق عليها، أو المختلف فيها، أو التي رجّح فيها أوجها إعرابية رجّح النحاة غيرها، فذكر في كل باب أو موضوع ما ورد عليه من أحاديث في خلال تخريجه للأحاديث المشكلة وتوجيهه لها[2].

1 ــ 1: مادة الكتاب:

يبدو لي ــ مما سبق ذكره ــ أنّ هدف ابن مالك من وراء تأليفه لكتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" في ظاهر الأمر الاستشهاد لما ورد من مشكلات في ألفاظ حديث "الجامع الصحيح"، والاستدلال على فصاحتها وموافقتها لكلام العرب، وتوجيه إعرابها على وفق القواعد النحوية، وقد بلغ ما استشهد له أو وجّه إعرابه مائة وثمانين حديثا، وهذا يعني أنّ

---

[1] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، ص: 7، (مقدمة الكتاب).

[2] – خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي"، ص: 267 .

مادة الكتاب تنحصر في موضوعات اللغة العربية؛ إذ بلغ ما ورد منها في حوالي مئة وستين مسألة، ما عدا المكرّر منها، وهو يزيد على العشر.[1]

وتحظى مادة النحو بالنصيب الأوفر من الشّرح؛ إذ لم تزد مسائل الصرف على السبع، وما يتعلق باللغة وتفسير اللفظ ورد في أربعة مواضع، وماعدا ذلك فهو يختص بالموضوعات النحوية[2].

1 – 2: منهج الكتاب وأسلوبه:

جاء الكتاب خاليا من التبويب وتقسيم الموضوعات إلى فصول أو ما يشبهها، ولأجل التفريق بين كل بحث والذي بعده كان ابن مالك يفتتح كل بحث بلفظ: "ومنها"، ثمّ يأتي بنصوص "صحيح البخاري"؛ التي يراها مشكلة، وبعدها يوجّه إعرابها مبتدئا كلامه بلفظ: "قلت" [3].وهذه الطريقة، أعني: "ومنها" ثم "قلت"، هي التي تتكرر في الكتاب من أوّله حتّى آخر بحث فيه.

وقد قُدّر عدد الأحاديث المشكلة في هذا الكتاب حوالي مئة وثمانين نصّا[4]، منها:

سبعون حديثا للنبي صلى الله عليه وسلم، وتسعون من كلام الصحابة، وحديث واحد لعمر بن عبد العزيز من التابعين، وما بقي فهو من كلام ورقة بن نوفل، وأبي جهل، وهرقل، وصاحبة المزادتين، وغيرهم ممن عاصر النبي صلى الله عليه وسلم أو جاء بعده بقليل.[5]

والجامع لهذه النصوص كلها وُرودها في "صحيح البخاري" على أنها مشكلة في رأي ابن مالك[6]، سواء أكانت في رواية واحدة أم جاء إشكالها بسبب الاختلاف الواقع في روايات النسخ

---

[1] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 13.

[2] – يُنظر: ابن مالك، "المصدر نفسه"، ص: 13.

[3] – ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 13.

[4] – يُضاف إلى هذا العدد ثلاثة أحاديث شرحها المؤلف في البحث الرابع والعشرين، وأعاد ذكرها سهوا في البحث الثاني والخمسين من غير أن يعلق عليها.

[5] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 14.

[6] – جاء ضمن هذه النصوص التي يفترض أن تكون كلها من صحيح البخاري أربعة أحاديث تبيّن ـــ كما يذكر طه محسن بعد التحقيق ـــ أنّ هذه الأحاديث ليست من صحيح البخاري، منها اثنان في البحث الثاني والخمسين، واثنان في البحث التاسع والستين.

المخطوطة للجامع الصحيح، وكان ابن مالك يذكر الاختلاف في الروايات أحيانا، ويترك ذكره في أغلب الأحيان[1].

1 – 3: طريقة البحث في الكتاب:

والطريقة التي اتّبعها ابن مالك في كتابه تقوم أوّلا على إثبات نصّ الحديث وتعيين محلّ الإشكال فيه، ثم يوجّه المؤلّف إعرابه مستعينا بالتمثيل والاستشهاد بالنصوص الفصيحة، مقدّما شواهد النثر على النظم، وذلك واضح من طريقته وبعض إشاراته، نحو قوله:" والجواز أصحّ من المنع؛ لضعف احتجاج المانعين وصحة استعماله نثرا ونظما"[2].

وقوله أيضا: "وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير في نثر الكلام، ونظمه، فمن النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم ....ومن النظم قول الشاعر..."[3]

وإذا تنوّعت الشواهد في المسألة الواحدة، قدّم نصوص القرآن والقراءات على غيرها، وقدّم في الغالب شواهد الحديث على أقوال العرب والنظم، كما قدّم أقوال العرب النثرية على شعرهم. وربما اكتفى عند الاستشهاد لمسألة ما بالقرآن وحده، أو بالحديث دون غيره، أو بأقوال العرب، أو بأبيات من الشعر فقط[4].

1 – 4: الشواهد والاستشهاد في الكتاب:

إنّ المطّلع على كتاب شواهد التوضيح يلاحظ أنّ ابن مالك حريص تمام الحرص على أن يأتي بشواهد متنوعة؛ لتعضيد ما وجده في الأحاديث النبويّة[5]؛ حيث تستطيع أن تقف في كلّ صفحة من صفحات الكتاب على نصوص من القرآن الكريم والحديث الشريف، و على كلام العرب من

---

[1] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 14.

[2] – ابن مالك، " المصدر نفسه "،ص: 14 .

[3] – ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 14 .

[4] – ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 14 .

5 – ينظر: بدر الدين الدماميني (ت827 هـ)، وسراج الدين البُلقيني (ت 805 هـ)، "الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية"، مكاتبة بين بدر الدين الدماميني و سراج الدين البُلقيني، ص: 15-16.

شعر ونثر. ويتّضح لنا جليّا من خلال هذه النصوص المتنوّعة؛ التي استشهد بها ابن مالك في كتابه مقدرته على استخدام النصوص المختلفة، وهذا ما نحن بحاجة إليه اليوم، وبخاصّة أنّنا نسعى إلى تيسير لغتنا، حتى يتمكن كلّ طالب علم من فهمها واستيعاب قواعدها [1]. وفيما يلي عرض موجز لأنواع النصوص التي استشهد بها ابن مالك في كتابه:

1 ــ 4 ــ 1: القرآن الكريم وقراءته:

استشهد ابن مالك بالقرآن الكريم وقراءاته؛ حيث كان يهرع إليه كلّما وجد إلى ذلك سبيلا عند استشهاده لأيّ مسألة من تلك المسائل التي عرض لها في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح "[2]، فكان يضع القرآن الكريم على رأس المصادر التي يعتمدها، لا فرق عنده بين قراءة متواترة وأخرى شاذّة [3]. لذلك بلغ عدد شواهده من القرآن الكريم مئة واثنتين وعشرين آية، منها خمس عشرة آية مكرّرة، وابن مالك يأخذ بظاهر هذه الآيات ولا يلجأ إلى الــتأويل والتقدير[4]. ومن أمثلة ذلك: تجويزه استعمال "مِنْ" في ابتداء غاية الزمان، قال: "وهو ما خُفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليدا لسيبويه في قوله: وأمّا "مِنْ" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن"[5].فاستشهد بقوله تعالى: **[لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ]** [6].[7]، وهو مذهب الكوفيين. وتأوّل البصريون "من أوّل يوم" على تقدير: من تأسيس أوّل يوم[8]. ولاشتغال ابن مالك بالقراءات واهتمامه بهذا العلم اعتمدها اعتمادا جعله يكثر من الاستشهاد بها في مؤلّفاته، وبخاصّة في شواهد التوضيح؛ بحيث استشهد بها في خمسة وأربعين موضعا صرح بأسماء أصحابها في أربعين موضعا.[9]

---

[1] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 21– 22.

[2] – يُنظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 22.

[3] – ابن مالك، "شرح التسهيل"، 1/ 46 (مقدّمة المحقّق).

[4] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 22.

[5] – ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 22. ويُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 2/ 224.

[6] –الآية: 108 من سورة التوبة .

[7] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 22.

[8] – يُنظر: ابن الأنباري، " الإنصاف في مسائل الخلاف "، المسألة: 54، 1/ 317.

[9] – ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 22.

ومن أمثلة استشهاده بالقراءات القرآنيّة ما استدلّ به من قراءة حمزة : **[وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ]** [1] بجر لفظ "الأرحام"، جواز العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار[2] الجار[2] ، وهو ممّا منعه البصريّون ورفضوا شواهده[3].

كما استشهد بقراءة عاصم: **[لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى]** [4] عند تجويزه نصب المضارع بعد الفاء في جواب "لعلّ"، وهو مما لم يجوّزه البصريون[5]، وكذلك قراءة حفص: **[[لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى]** [6 – 7].

و لم يكتف ابن مالك بالقرّاء السبعة فقط، بل استشهد بقراءة غيرهم، أمثال طلحة بن مصرّف(ت112هـ)، وأبي العالية(ت90هـ)، وابن محيصن(ت 123هـ)، وأبي رجاء العطاردي(ت107هـ)، وربّما أورد القراءة وهي شاذة محتجا لما ذهب إليه ومدّعيا القياس عليها، ومن ذلك تأييده لقراءة الأعمش(ت148هـ): **[وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ]** [8] بالنصب، جواز النصب النصب على إضمار "أن"[9]، وتجويزه حذف همزة الاستفهام في غير الشعر؛ إذا كان معنى ما حذفت حذفت منه لا يستقيم إلا بتقديرها، خلافا لسيبويه [10]، واستدلّ على ذلك بنصوص، منها: قراءة ابن محيصن **[سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ]** [11] بهمزة واحدة[12].

---

[1] – الآية: 01 من سورة النساء .

[2] – يُنظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص : 109.

[3] – يُنظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف "، المسألة : 65، 2/ 34 .

[4] – الآية: 3 ــ 4 من سورة عبس .

[5] – ينظر: أبو حيّان، " تفسير البحر المحيط "، 419/8 .

[6] – الآية: 36 ــ 37 من سورة غافر .

[7] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 22 ــ 23.

[8] – الآية: 06 من سورة المدثّر .

[9] – ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 23 .

[10] – سيبويه، "الكتاب"، 3/ 174 .

[11] – الآية: 06 من سورة البقرة .

[12] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 23 .

وبعد هذه الأمثلة التي أوردتها، أقول: إنّ ابن مالك قد استشهد في كتابه بالقراءات القرآنية حتى ولو خالفت المشهور من آراء العلماء من غير تأويل في الغالب، فهو لا يردّ ولا يضعّف شيئا منها كما هو مذهب أهل البصرة، بل يأخذها دون استثناء، سواء كانت صادرة من القرّاء السبعة أم العشرة، أم كانت عن الشواذ[1].

1 ــ 4 ــ 2- الحديث الشريف:

لا تثريب إذا كرّرت ما سبق ذكره من أنّ ابن مالك قد خالف نحاة البصرة والكوفة، فاستشهد بالحديث النبوي الشريف، ولذلك حمل عليه أبو حيان حملة عنيفة[2].بل هو أوّل من توسع توسع في الاستشهاد به، حتى صار من مميّزات مذهبه النحوي، ومن ثمَّ أقيم عليه النكير ورُمي بالخروج عن سنن النحويين المتقدمين .[3]

و عنوان كتاب ابن مالك:" شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، يُشير قبل كلّ شيء إلى أنّه شواهد لنصوص في "صحيح البخاري"؛ أراد مؤلّفه أن يوجّه إعرابها، ويُنظِّر لها بكلام العرب الفصحاء،فكان من هذه النظائر:الحديث الشريف.[4]

وبلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها ابن مالك اثنين وثمانين حديثا [5]، عزا المؤلّف اثني عشرة منها إلى مواضعه من كتب الحديث؛ التي يأتي في مقدمتها: "جامع المسانيد" لابن الجوزي، وروى ابن مالك واحدا منها بسنده، ويذكر طه محسن أنّه أثناء تحقيقه لكتاب شواهد التوضيح استطاع أن يُرجع ستين نصّا إلى البخاري، واثني عشرة نصّا وجدها في كتب الحديث الأخرى، مثل: المسند لأحمد بن حنبل، و"الموطّأ" لمالك، وصحيح مسلم والترمذي، وسنن ابن ماجة وأبي داود، وغيرها،

---

[1] – ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 23 .

[2] – يُنظر: خديجة الحديثي، "أبو حيان النحوي"، منشورات مكتبة النهضة، مطابع دار التضامن، بغداد، ط1، 1385 هـ، 1966 م، ص: 334 .

[3] – كان أوّل المنكرين عليه أبو حيان النحوي ، يُنظر: "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص: 52 .

[4] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 24 .

[5] – يُضاف إليها ثلاثة أحاديث مكررة.

وهناك حديثان لم يتمكن من الوقوف عليهما في كتب الحديث المتيسّرة [1]، أولهما: **« فإنّ الله ملّككم إياهم ولو شاء لملّكهم إياكم»**[2]، والثاني: **« المرء مجزيّ بعمله، إن خيرا فخير، وإن شرّا فشرّ»**[3].

وفي كتاب سيبويه نصّ شبيه بهذا منقول عن العرب، وهو الوارد في قوله: " وذلك قولك: الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيرا فخير، وإن شرّا فشرّ" [4]، ولعلّ ابن مالك كان يقصد هذه العبارة، فنسبها إلى النبي صلى الله عليه وسلم سهوا[5].

وقد عدّ ابن مالك تلك الأحاديث المشْكلة في الوقت ذاته نصوصا فصيحة يمكن اعتمادها في الاستشهاد؛ لذلك استند إليها في عدّة مواطن لتقرير قواعدَ نحويّة خالف بها بعض المتقدّمين من النحاة[6].

إذاً، فموقف ابن مالك كان فريدا بالقياس إلى من سبقه، وكان يكرّر التصريح بأهمية اتخاذ الأحاديث شواهد لدعم الآراء النحوية.

وهذه النظرة في الاستشهاد بالحديث مكّنته من أن يعرض آراءه بدقّة، يرجّح ويتخيّر ويتّخذ لنفسه موقفا خاصّا على وقف ما يمليه عليه اجتهاده، ويهديه إليه تفكيره؛ مستهديا بما ارتضاه من شواهد، بلا تعصّب لمذهب معيّن، فهو مع الشاهد أينما يوجد[7].

ومن الأمثلة التي كان فيها الحديث حكمه الفيصل:

ـــ جواز ثبوت الخبر بعد "لولا" "وهو ما خُفي على النحويين إلاَّ الرماني وابن الشجري"[1].

---

[1] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 24، (مقدمة المحقق) .

[2] – ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 82.

[3] – ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 128 .

[4] – سيبويه، "الكتاب"، 1/ 316.

[5] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 25.

[6] – ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 117 ــ 118 .

[7] – ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 25.

ـــ جواز حذف الموصول لدلالة صلته أو بعضها عليه، وهو مما انفرد به الكوفيون، ووافقهم الأخفش، وهم في ذلك مصيبون، وأحسن ما يُستدلّ به على هذا الحكم قوله صلى الله عليه وسلم: **« مثل المُهَجَّر كالذي يُهدي بَدَنَةً، ثمّ كالذي يُهدي بقرة، ثم كبشا، ثم دجاجة، ثم بيضة .»**[2] -3

ـــ صحّة العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره،وهو مما لا يجيزه النحويون في النثر إلاَّ على ضعف، ويزعمون أنّ بابه الشعر، والصحيح جوازه نظما ونثرا، فمن النثر ما تقدم من قول علي وعمر رضي الله عنهما [4].

هذه ـــ إذاً ـــ أمثلة من فيض الآراء التي بثها في الكتاب، واستشهد لكلّ منها بحديث أو أكثر، مرتضيا القياس عليها.

ومهما يكن من شيء، فانّ ابن مالك انفرد عمّن سبقه من النحاة حين استشهد لمجموعة مسائل بأكثر من مائتين وستّين حديثا، متوسّعا في هذا الشأن توسعا نفّس فيه عن العربية بعض الشيء[5].

1 ـ 4 ـ 3: الشعر:

أمّا بالنسبة للشعر، فقد حوى الكتاب حوالي مائتين وعشرين شاهدا منه، وكان يستشهد أحيانا للمسألة الواحدة بعدّة أبيات ؛ كي يؤكد صحّة ما ذهب إليه[6].

---

[1] – ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 26 .

[2] – البخاري، " الصحيح "، كتاب الجمعة، باب الاستماع إلى الخطبة، الحديث رقم: 929، ص: 106، و مسلم، " الصحيح"، كتاب الجمعة، باب فضل التهجّر يوم الجمعة، الحديث رقم: 1984، ص: 299 ـــ 300 . روي الحديث بهذا اللفظ : « ومثل المهجّر كمثل الذي يهدي البدنة، ثم كالذي يهدي بقرة، ثمّ كالذي يهدي الكبش، ثمّ كالذي يهدي الدجاجة » .

[3] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 134 .

[4] – ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 26.

[5] – ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 26.

[6] – ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 27.

ومن أمثلة استشهاده بالشعر، قوله في جواز وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا: "والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقا؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء " [1] ثم استشهد بعد ذلك بثمانية أبيات.[2]

وقال في العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار: " وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطربا والأخفش، والجواز أصحّ من المنع؛ لضعف احتجاج المانعين، وصحّة استعماله نظما ونثرا "[3] ثم استشهد بستة أبيات من النظم.[4]

و لم يذكر ابن مالك المصادر التي استقى منها شواهده الشعرية [5]، كما أنه ترك أكثرها بلا نسبة إلى قائليها؛ إذ بلغ ما لم ينسبه إلى قائل مئة وثمانية وستين شاهدا، واستعمل عند إيرادها عبارة عامّة، مثل "كقول الشاعر"، أو "كقول الآخر"، وراح ابن مالك يذكر الأبيات كاملة، ولكنّه اجتزأ موطن الشاهد في عشرة مواضع من الكتاب، مكتفيا بذكر شطر أوأقلّ من الشطر[6].

وأظهرت الدراسة أنّه تعدَّى ما في كتب النحو من شواهد إلى مصادر اللغة والأدب ودواوين الشعر، وإلى كتب الحديث والسير والبلاغة[7].

وقد انتبه القدامى لهذه الظاهرة، ظاهرة عدم ذكر ابن مالك للمصادر التي استقى منها شواهده الشعرية، فقد قال السيوطي: "وأمّا أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو، فكانت الأئمة الأعلام يتحيّرون فيه، ويتعجّبون من أين يأتي بها"[1]

---

[1] – ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 67 .

[2] – ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 27 ، 67 .

[3] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 107 .

[4] – ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 27 ، 107 .

[5] – باستثناء مواضع معدودة صرّح فيها بنقله عن سيبويه والأخفش والفارسي والبطليوسي، يُنظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص : 87 ، 109 ، 114، 190، 239 .

[6] – يُنظر: ابن مالك،" شواهد التوضيح "، ص: 102 ، 122 ، 136، 302 ، 211 ، 212 ، 233 ، 249 ، 253.

[7] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 27.

1 ــ 4 ــ 4: أقوال العرب ولغاتها:

تُشير الدراسات إلى أنّ علماء اللغة الأوائل ذكروا أنّ لغات العرب كلّها جديرة بالأخذ، ولا يصحّ رد إحداها بالأخر ى، ولكنّهم لا يروْن مانعا من تقوية إحدى اللغتين؛ على الأخر ى إذا كان أقوى القياسين أقبل لها أو أشدّ أُنسا بها[2]، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في مؤلّفاته، فهو يأخذ عن العرب ويستشهد بأقوالهم، وقد يوافق بعض قدامى النحاة[3]، وقد يعارضهم، مادام قد اطمأنّ إلى ما ذهب إليه، فهو يُقدّر سيبويه ويعتزّ برأيه، وينفي أن يكون ما يرويه موضع ريبة أو شكّ، ولكنه قد يعارضه إذا وجد الحجّة مع معارضيه والشواهد تؤيّدهم[4].

لقد تساهل ابن مالك كالكوفيين في قضيّة السماع، فأخذ بما روي عن قبائل لم يكونوا يستشهدون بها، كما جوّز القياس على ما ورد في أبيات قليلة من المسائل والآراء، فهو يأخذ بما يأخذون، ويتّبعهم في اللغات التي يستشهدون بها والأبيات التي يبنون عليها القواعد[5].

أمّا فيما يخصّ كتابه "شواهد التوضيح"، فقد أورد فيه أربعة وثلاثين شاهدا من أقوال العرب لم ينسب أكثرها إلى قائل معيّن، وكان يمهد لها بعبارة "قول بعض العرب"، وأسند رواية إحدى عشر عبارة منها إلى علماء اللغة مثل: أبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وسيبويه، والكسائي، والفراء، والأخفش، وكوّنت هذه العبارات رافدا آخر من روافد الاستشهاد عنده، عزّر بها آراءه من غير أن يهتمّ بمذهب من رواها، سواء أكان بصريّا أم كوفيّا؛ لأنّ الشاهد عنده حجّة سواء رواه لغويّ أو نحويّ، كما أعطى ابن مالك أهمية كبيرة للهجات القبليّة، وخير دليل على ذلك وجود هذه اللهجات بين شواهد الكتاب وأمثلته ونصوصه؛التي اعتمدها في الاستنباط والاحتجاج ووضع القواعد والأحكام .[6]

---

[1] – السيوطي، " بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة "، 1/ 108.

[2] – يُنظر: ابن جني، "الخصائص "، 2/ 10.

[3] – ابن مالك، "شرح التسهيل"، 1/ 49 .

[4] – ابن مالك، " المصدر نفسه " ، 1/ 50 .

[5] – يُنظر: خديجة الحديثي، "أبو حيان النحوي"، ص: 339 .

[6] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 28 ــ 29 .

كما اعتمد اللغات الفصيحة التي أتى على ذكرها في ثمانية عشر موضعا، من ضمنها ثلاثة مكرّرة، وهو تارة يذكر أسماء القبائل التي أخذ عنها فينسب لها لغتها، كقريش والحجاز، وربيعة وكنانة، ولغة بني الحارث بن كعب، ولغة بني تميم وبني سليم؛ اللتين تكرر ذكرهما في الكتاب، وهؤلاء جميعهم فصحـــاء، موثوق بعربيّته ـــم، وتارة أخرى لا ينسب اللغة التي استشهد بها إلى قبيلتها، بل يكتفي بقوله: "وهي لغة مشهورة"، أو "هي لغة معروفة"، أو "من العرب"، أو "على هذه اللغة جاء"، إلى غير ذلك من اصطلاحات الرواية والسماع .[1]

كما أن ابن مالك لم ير أن هناك ما يمنع من مخالفته لبعض الأصول التي وضعها النحاة الأوائل لأجل أن تتفق مع الشاهد[2]، وبذلك استطاع أن يضع لنفسه منهجا مميّزا في الاستدلال بالشواهد والقياس عليها، وأهم ما يميز هذا المنهج هو احترامه الشديد للسماع؛ الذي اتخذ إلى جانبه القياس دليلا دعّم به جملة من آرائه، وجعله أداة يستند إليها في مناقشاته النحوية، وبنى عليها أحكامه والمسائل التي أيدها بالقياس مع قلّتها، لا يُجيز فيها إلا ما كان معضّدا بالسماع، وليس في الكتاب موضع واحد يعتمد فيه القياس الذي لا يؤيّده شاهد أو أكثر .[3]

ولكتاب "شواهد التوضيح" مميزات ومحاسن كثيرة، فيكفيه أنّه أوّل كتاب يختص بالحديث الشريف[4] بالدراسة من الوجهة النحوية، جاعلا من "صحيح البخاري" محورا للبحث ومناقشة آراء المتقدّمين من النحاة، فامتاز عن غيره من الأصول بهذه الخصيصة [5].

2 ــ مواطن استشهاد ابن مالك بالحديث :

سبق وذكرت في الفصل الثاني أن قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة ،تساءل عن سبب استشهاد ابن مالك بالأحاديث النبوية المروية بمعناها والمروية بلفظها على حدٍ سواء ، فقال :" يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم فوقع فيه من روايتهم ما نَعلم أنّه ليس من لفظ الرسول صلى

---

[1] – يُنظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح " ص: 29 .

[2] – ابن مالك، " المصدر نفسه " ، ص: 29 .

[3] – ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 30 .

[4] – لأبي البقاء العكبري (ت 616 هـــ) كتاب "إعراب الحديث النبوي"، يقوم على توجيه إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث لا غير، أمّا كتاب "شواهد التوضيح"، فهو بحث نحويّ يقوم على مناقشة النحاة والاستناد إلى الاستشهاد بالشواهد الكثيرة.

[5] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص : 33 ــ 34 .

الله عليه وسلم"[1]، فلم يُجب ابن مالك عن هذا السؤال فجاء كتابه شواهد التوضيح خير إجابة عن التساؤل الذي طرحه ابن جماعة، فكأن ابن مالك سكت و لم يجب لأنّه فضل أن يكون ردّه بطريقة عملية وذلك حينما أكثر من شواهد الحديث في مُصنَّفه ،الذي استطاع من خلاله أن يُبين أن الأحاديث النبوية غنية بالظواهر اللغوية التي يجب الوقوف عليها حيث استطاع ابن مالك من خلال هذه الأحاديث ،أن يُثبت صحة مجموعة من القواعد التي أغفلها المتقدمون، وهذا ما يُفهم من خلال العبارات التي تتكرر كثيرا في مُصنَفه نحو:(وهذا ما خفي عن النحاة ،و هذا ما أغفله النحاة)، و لا شك أن ابن مالك يقصد بهذه العبارة أن النحاة لم يستشهدوا بالأحاديث النبوية في التقعيد النّحوي رغم غناها بالظواهر اللغوية فحرموا بذلك النحو العربي من زاد لغوي هائل كان يمكن له أن يُستغل في تخريج قواعد نحوية جديدة.

من المسائل التي استشهد فيها ابن مالك بالحديث النبوي الشريف :

2 ــ 1: مسألة مجيء الشرط مضارعا والجواب ماضيا :

يرى ابن مالك أنّه لا حرج في وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا لفظا لا معنى؛ لأن ذلك من الاستعمالات السليمة بالرغم من أنّ النحويين يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة.[2]

وذهب ابن مالك إلى صحة الحكم بجوازه مطلقا؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء، ولاشكّ أنّه يقصد بقوله "أفصح الفصحاء" النبي صلى الله عليه وسلم[3]؛ حيث استشهد بقوله عليه الصلاة والسلام: **« من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدّم من ذنبه »**[4]، والشاهد في قوله: **"**من يقم ...غفر له **"**؛ حيث وقع فعل الشرط مضارعا وجواب الشرط فعلا ماضيا لفظا لا معنى.[5]

---

[1] – عبد القادر البغدادي "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"12/1.

[2]– ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 67 .

[3]– ينظر: ابن مالك، " المصدر نفسه"، ص : 67.

[4]– البخاري، : الصحيح " ، كتاب الإيمان ، باب: قيام ليلة القدر من الإيمان ، الحديث رقم: 35 ، ص: 15 .

[5]– ينظر ابن مالك " شواهد التوضيح" ، ص: 67 ، و ينظر: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك، دار الفكر ، بيروت ــ لبنان،1420 هــ، 2000 مــ، 4/ 188.

كما استشهد بقول عائشة رضي الله عنها[1]:«**إنّ أبا بكر رجل أسيف، متى يقم مقامك رقّ** »[2]، والشاهد في قوله:" متى يقم...رقّ "؛ حيث وقع فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا.

ثمّ أورد ابن مالك مجموعة من الأبيات الشعرية[3]؛ ليعضّد بها الحديث، وفي الأخير أغلق باب الاستشهاد بقول الله تعالى: ﴿ **إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ** ﴾[4] فعطف"ظلّت"، وهو ماضي اللفظ على الجواب؛ الذي هو"نتزّل"، ولا يُعطف على الشيء غالبا إلاّ ما يجوز أن يحلّ محلّه، وتقدير حلول "ظلت" محلّ "نتزل": إن نشأ ظلّت أعناقهم لما نتزّل خاضعين.[5]

2 ــ 2: مسألة تشبيه "متى" بــ "إذا" و"إذا" بــ "متى" :

ومما استشهد به ابن مالك من الحديث في تشبيه "متى" بــ "إذا" والعكس أنه [6]: إذا شبهت "متى" بــ " إذا " أُهملت، وإذا شبّهت " إذا " بــ " متى " أُعمِلت؛ نحو قوله صلى الله عليه وسلم لعلي وفاطمة: « **إذا أخذتما مضاجعكما تُكبرا أربعا وثلاثين، وتُسبّحَا ثلاثا وثلاثين، وتُحمّدا ثلاثا وثلاثين** »[7].

---

[1]- ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح" ، ص: 67 .

[2]- البخاري، " الصحيح "، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى : ﴿ **لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ** ﴾ [يوسف : 7]، الحديث رقم: 3384، ص: 399، روي هكذا: « إنه رجل أسيف متى يقم مقامك رقّ».

[3]- ينظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 67 - 68 - 69.

[4]- الآية :4 من سورة الشعراء .

[5]- ينظر ابن مالك " شواهد التوضيح" ، ص: 69، وينظر ابن هشام الأنصاري "أوضح المسالك"4/188 ، وينظر محمود فجال، " الحديث النبوي في النحو العربي " ، ص: 285 .

[6] - ابن مالك، "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، ص: 71-72.

[7] - البخاري، " الصحيح "، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه ، الحديث رقم: 3705، ص: 438. وفي النسخة نفسها في كتاب فرض الخُمس، باب الدليل على أنّ الخمس لنوائب رسول الله لى الله عليه وسلم والمساكين وإيثار النبي صلى الله عليه وسلم أهل الصُّفة والأرامل حين سألته فاطمة وشكت إليه الطحن والرحى أن يخدمها من السبي فوكلها إلى الله ، « ... **فكبرا ... واحمدا ... وسبحا ...**» ، الحديث رقم: 3113، ص: 365. و في صحيح مسلم ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والإستغفار، باب التسبيح أول النهار وعند النوم بلفظ : « **أن تكبرا الله ... وتسبحاه ... وتحمداه**»، الحديث رقم: 6915، ص: 1019.

والشاهد هنا يتمثل في عمل " إذا "؛ حيث شُبّهت بـــمتى فعملت عملها في الفعل " تُكبرا " المجزوم بحذف النون؛ لأنّه من الأفعال الخمسة، ويعلق بالإضافة أن مثل هذا نادر في لغة النثر كثير في لغة الشعر، كقول الشاعر:[1]

وإذا تُصبكَ خصاصةُ فارْجُ الغِنَى وإلى الذي يُعطي الرغائب فارغبِ .

والشاهد في قول الشاعر: "تُصبك"؛ حيث أعمل "إذا" فجزمت الفعل بعدها، وقد ذكر سيبويه أمثلة كثيرة عن هذا الموضوع في باب "الجزاء"، ومثّل لذلك بشواهد من الشعر، وردت فيها "إذا" شرطية جازمة، ثم أردف هذا بقوله: " وهذا نادر ،وفي الشعر فقط "، أو " وهذا من ضرائر الشعر ".[2]

كما استشهد ابن مالك بكلام أهل البيت على تشبيه "متى" بـــ "إذا" وإهمالها[3]؛ حيث أورد قول عائشة رضي الله عنها: « **إنّ أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس** »[4] ، والشاهد في قولها: "يقوم" بإثبات الواو .

إذا، "متى" أُهملت فشبّهت بـــ"إذا" و لم تعمل عملها.

الملاحظ ـــ مما تقدّم ـــ أنّ ابن مالك في أوّل الأمر قد أورد حديثا نبويا كشاهد على ما ذهب إليه من قاعدة نحوية، ثمّ أردف الحديث بشاهد من الشعر، وبعدها أتى بشاهد آخر من الحديث النبوي الشريف .

2 ـــ 3: مسألة إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح :

ومن الشواهد الحديثية في "إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح" الفعل "يغشانا" في

---

[1] – النمر بن تولب، "الديوان "، شرح : محمد نبيل طريفي ، دار صادر ـــ بيروت ،ط1، 2000، ص: 48 .

[2] – يُنظر: سيبويه، " الكتاب "، 3/ 69، 3/ 70ـــ 71 .

[3] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 72.

[4] ـــ هكذا ذكر ابن مالك الحديث في "شواهد التوضيح"، ص: 72، وفي الصحيح البخاري ، كتاب الآذان، باب إذا بكى الإمام في الصلاة، الحديث رقم: 716 ، ص: 173، روي الحديث بهذا اللفظ: « إذا قام في مقامك لا يُسمع الناس »، وفي كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قول الله تعالى: ﴿ **لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ**﴾ [يوسف : 7]، الحديث رقم :3384، ص: 399 ، روي الحديث بهذا اللفظ .« **متى يقم مقامك رق** ». بدون إثبات (واو) يقم. وفي كتاب الآذان، باب الرجل يأتمّ بالإمام و يأتمّ الناس بالمأموم ، « متى ما يقم مقامك »، الحديث رقم: 713، ص:85 .

قوله عليه الصلاة والسلام: « **من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا** »[1]؛ لأنّه جعل الكلام بمنزلة الخبر؛ لأنّ الأصل في النهي " فلا يغشنا " بحذف حرف العلّة "الألف"، كما ذكر ابن مالك قبل هذا الحديث بيتين من الشعر كشاهد على ما ذهب إليه، ثم أراد على ما يبدو أن يدعّمهما بحديث نبوي فقال: ونظيره قول الشاعر[2]:

وتَضحك مني شيخة عَبْشَمِيَةٌ كأن لم ترى قبلي أسيرًا يمانيَا .

والشاهد في قوله: "لم ترى " بإثبات ألف ترى، والتي حقّها أن تُحذف، وذلك حسب قواعد العربية؛ لأنّ الفعل " ترى " مجزوم بـــ "لم " وعلامة جزمه حذف " الألف "، ومثله قول الراجز: [3]

إِذا العَجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ وَلا ترَضّاها وَلا تَمَلَّقِ .

وأمّا الشاهد في هذا البيت، فهو قوله: " لا تَرَضَّاها "، فقد كان من حق العربية عليه أن يقول: "ولا ترضّها"، فيكون الفعل المضارع مجزوما بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف؛ لأنّ الفعل المضارع المعتل اللام يُجزم بحذف لامه، وللعلماء في تخريج مثل ذلك رأيان:

ـــ أحدهما: أنّ هذه الألف هي: لام الكلمة التي كان يجب عليه حذفها للجازم، لكنه اكتفى بحذف الحركة كما يكتفي بحذف الحركة في الفعل الصحيح الآخر.

ـــ و الآخر: أنّ (لام) الفعل قد حُذفت كما هو مقتضى الجزم، وهذه الألف ناشئة عن إشباع فتحة الضاد، فالفعل مجزوم بحذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها .[4]

---

[1] – البخاري، " الصحيح "، كتاب الآذان، باب ما جاء في الثوم النيّ والبصل والكرّاث، الحديث رقم: 854، ص: 99، وقي صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب نهي من أكل ثوما أو بصلا أو كراثا، أو نحوها، الحديث رقم: 1215، ص: 201، جاء الحديث بهذا اللفظ: « فلا يغشنا » .

[2] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 73، و البيت لـــ: وقاص الحارثي، يُنظر: ابن جني، "سر صناعة الإعراب"، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2007، 1/ 90، وينظر الأصفهاني، "الأغاني" 228/16 ، وردت فيه " ترا " بدل " ترى"، واستشهد به الأنباري، في " الإنصاف في مسائل الخلاف"، 1/ 41 .

[3] – رؤبة بن العجاج، " الديوان "، اعتنى به: وليد بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، (د.ط)، (د ت)، ص: 179، وينظر: ابن جني، " سر صناعة الإعراب "، 1/ 93، وينظر: الأنباري، " الإنصاف في مسائل الخلاف"، 1 / 41، وينظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 73.

[4] – يُنظر: الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، 1/ 41.

وأضاف ابن مالك أنّ أكثر ما يُجرى المعتل مجرى الصحيح فيما آخره ياءٌ أو واوٌ ، فأورد شاهدا من القراءات على ما ذهب إليه، وبعد ذلك بيتا من الشعر، ثمّ قولا لعائشة رضي الله عنها؛ ليُعضد بعد ذلك شواهده بحديث نبوي، قال:" ومن ذلك قراءة لقنبل:

[إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ][1] – [2]، وكذا قول الشاعر[3]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمي بِما لاقَتْ لَبونُ بَني زِيادِ .

ومنه قول عائشة رضي الله عنها: **« إن يقُم مقامك يبكي »**[4]. وكذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: **« مروا أبا بكر فليصلي بالناس »**[5].

فالشاهد في الآية، هو إثبات ياء " يتقي "، وحقّها أن تُحذف؛ لأنّه فعل مجزوم ومعتل الآخر، وذلك لأنّ " مَن " بمعنى " الذي " و" يتقي " مرفوع، ويمكن أن تكون " مَن " للشرط، والضمة المقدّرة على الياء في "يتقي " حُذفت للجزم وبقيت " الياء "، وهذا وجه ضعيف[6].

وموطن الشاهد في البيت الشعري، هو: " يأتيك " بإثبات ياء الفعل؛ التي حقّها أن تُحذف، وذلك لوجود حرف الجزم " لم " قبل الفعل " يأتي " واكتفى بحذف الحركة المقدرة؛ التي كان عليها الفعل قبل دخول الجازم، وقيل إن الياء المذكورة ليست لام الفعل؛ التي تُحذف للجازم،

---

[1] –الآية: 90 من سورة يوسف .

[2] – ينظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 73.

[3] – هو قيس بن زُهير، ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 73، واستشهد بالبيت سيبويه في " الكتاب "، 3/ 350، ورُوي: " ألم يبلُغك " بدل : " ألم يأتيك "، الأصفهاني، " الأغاني "،17/ 143، وينظر ابن هشام الأنصاري، " أوضح المسالك "، 1/ 94 ،وينظر:ابن جني"المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الايضاح عنها"،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.،1419ه/1998م، 67/1 .

[4] – البخاري، " الصحيح "، كتاب الآذان، باب من أسمع الناس تكبير الإمام، الحديث رقم: 712، ص: 85، وفي النسخة نفسها لصحيح البخاري ورد الحديث بروايتين: **« إذا قام مقامك لم يستطع »**، ص: 81، وفي رواية أخرى: **« متى ما يقم مقامك لا يسمع »**، ص: 85.

[5] –البخاري" الصحيح "، كتاب الآذان، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، الحديث رقم: 678، ص: 81، ورد الحديث بهذا اللفظ: **« مُرُوا أبا بكرٍ فليُصلِّ »**، بإسكان اللام الأولى وحذف الياء ، وفي النسخة نفسها رُوِيَ الحديث بهذا اللفظ: يُصلّي بإثبات الياء، الحديث رقم: 679، ص: 81، وفي رواية أخرى:**« فيُصلّي »**.

[6] – يُنظر: ابن هشام الأنصاري، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك "، 1/ 94.

فتلك حُذفت لدخول الجازم على الفعل. وأمّا الياء المذكورة فأتت من إشباع كسرة التاء؛ لضرورة الشعر، وهذا الوجه هو الصواب[1].

أما الشاهد في قول عائشة رضي الله عنها، فهو في قوله: " يبكي" بإثبات ياء " يبكي"؛ التي حقّها أن تُحذف كون الفعل مجزوما؛ لأنه وقع في جملة جواب الشرط، وكذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالاستشهاد فيه يكمن في قوله : " فليُصَلِيْ " بإثبات ياء الفعل المعتل الآخر المجزوم.[2]

الملاحظ أنّ ابن مالك تارة يجعل الشاهد من الحديث في الأوّل، ثم يردف الشاهد الشعري، وتارة يجعل الشعر في الأوّل، ويقوم بتعضيده بحديث نبوي شريف، أو يجعل القرآن أوّلا ويضيف بعده شواهد من الحديث أو الشعر .[3]

3 – 4 : مسألة اتصال الضمائر وانفصالها :

وممّا استشهد به ابن مالك من حديث أيضا قوله صلى الله عليه وسلم: « **إن يكُنْهُ فلن تُسلَّط عليه، وإن لا يكنه**[4]**، فلا خير لك في قتله**»[5]، والشاهد هو اتصال الضمير في الفعل " " يَكُنْهُ "، والأصل أن لا يُستعمل المنفصل إلا عند تعذّر المتّصل [6]، وهذا ما يذكره ابن مالك في ألفيته[7]:

---

[1] – يُنظر: ابن هشام الأنصاري، " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك "، 1/ 95، ويُنظر: الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، 1/ 44، يقول المازني: "ويجوز في الشعر أن تقول: زيدٌ يرميك برفع الياء، ويغزوك برفع الواو، وهذا قاضيٌ بالتنوين، فتجري الحرف المعتل مجرى الحرف الصحيح من جميع الوجوه في الأسماء والأفعال جميعا؛ لأنه الأصل"، يُنظر: الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف "، 1/ 45 .

[2] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 74.

[3] – يُنظر: ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 71 – 72 – 73 .

[4] – البخاري "الصحيح"، كتاب الجهاد والسير، باب كيف يُعرض الإسلام على الصبي؟، الحديث رقم: 3055، ص: 358، وفي صحيح مسلم كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، الحديث رقم: 7344، ص: 1091.روي الحديث هكذا: « **وإن لم يكنه** » .

[5] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 79– 80، كما استشهد بهذا الحديث على المسألة نفسها في كتابه "شرح التسهيل"، 1/ 171 ،وأيضا استشهد به ابن هشام في" شرح شذور الذهب "، ص: 249 .

[6] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 77.

[7] – ابن مالك ، " متن ألفية ابن مالك (الخلاصة) "، دار الإمام مالك، باب الواد الجزائر، ط 1، 1423هـ/ 2002، ص: 19 .

وَفي اِخْتِيارٍ لا يجيءُ المنْفَصِلْ إِذا تَأَتَّى أَنْ يَجيءَ المُتَّصِل.

فلا يقال مثلا في: " أكرمتك " "أكرمت إياك"؛ لأنّه يُمكن الإتيان بالمتصل فتقول: " أكرمتُك ". فإن لم يكن الإتيان بالمتصل تعيَّن المنفصل، نحو: " إياك أكرمت "، وقد جاء الضمير في الشعر منفصلا مع إمكان الإتيان به متصلا .[1]

ومثال ذلك قول الشاعر[2]:

بِالباعِثِ الوارِثِ الأَمْواتَ قَدْ ضَمِنَتْ إِيّاهُمُ الأَرضَ في دَهْرِ الدَهارِيرِ .

وقد استشهد ابن مالك بهذا البيت في حديثه عن المفصول بتاء التأنيث [3]، والشاهد فيه قوله: "ضَمِنَتْ إِياهُم"؛ حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله، وذلك خاصّ بالشعر ولا يجوز في سعة الكلام، ولو جاء به على ما يستحقّه الكلام، لقال: "قَدْ ضَمِنَتْهُم الأَرْضُ"[4].

وذكر ابن مالك أنّ المتّصل قد يتعذّر لعدة أسباب، وأعطى شاهدا من القرآن لكل حالة، وبعد ذلك أضاف شاهدا من الشعر.[5]

فالمتصل قد يتعذّر لإضمار العامل[6] نحو قول الله تعالى: **[وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ]**[7] وعند التقديم نحو: **[إِيَّاكَ نَعْبُدُ]** [8]، ثم أضاف ابن مالك شواهد أخرى من القرآن، وبعدها ذكر شواهد شواهد شعرية؛ ليبيّن لنا أنّ المنفصل لا يُستعمل إلاّ عند تعذّر المتصل كما بيّن لنا أنّ المنفصل

---

[1] – ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله القرشي الهاشمي العقيلي الهمذاني المصري (ت 769 هـ)، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1426 هـ، 2005 م، 1/86 - 87 .

[2] – الفرزدق، " الديوان " ، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر ،بيروت،لبنان،(دط)،(دت)، 1/ 214، وروي البيت : " بالدهر " بدل: " في الدهر"، كما استشهد بهذا البيت ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، 1/ 87 .

[3] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 79.

[4] – ابن عقيل " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك "، 1/ 88 .

[5] – ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 77 ــ 78 .

[6] – يُنظر: ابن مالك، "المصدر نفسه "، ص: 77.

[7] – الآية: 40 من سورة البقرة .

[8] – الآية: 05 من سورة الفاتحة .

يُستعمل أيضا عند العطف نحو: **[وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ]** [1]، وعند وقوعه بعد " إلا " وبعد " واو المصاحبة "، واستشهد بقول الله تعالى: **[أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ]** [2]، ثمّ أتبعه بشاهد من الشعر على المفصول بـــ" واو المصاحبة المصاحبة "، وهو بيت لأبي ذؤيب الهذلي: [3]

فَآلَيْتُ لا أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصيدَةً تَكونُ وَإِيّاها بِها مَثَلاً بَعْدي .

والشاهد في هذا البيت، هو قوله: " وإيّاها "؛ حيث ورد الضمير منفصلا، وذلك لمجيئه بعد واو المصاحبة. فابن مالك يرى أنّ استعمال المتّصل أصل؛ لأنه أخصر وأبين، أمّا كونه أخصر فظاهر، وأما كونه أبين؛ فلأنّ المتصل لا يعرض معه لبس أصلا، والمنفصل قد يعرض به في بعض الكلام لبسٌ. [4]

فذكر ابن مالك أنّه لو قال قائلٌ: " إياك أخافُ " لاحتمل أن يريد إعلام المخاطب بأنّه يخافه، ويحتمل أن يريد تحذيره من شيء وإعلامه بأنّه خائف من ذلك الشيء، فالكلام على القصد الأوّل جملة واحدة، وعلى القصد الثاني جملتان، فلو قال موضع إياك أخاف: " أخافك "، لأمن اللبس، وأضاف ابن مالك قائلا: " وإذا علمت هذه القاعدة لزم أن يُعتذر عن جعل منفصل في موضع لا يتعذّر فيه المتصل."[5]

وبعد أن ذكر ابن مالك القاعدة وأعطى أمثلة عن مخالفة القياس، راح يتحدّث عن مخالفة السماع، فقال:" فمِن قِبَل أنّ الاتّصال ثابت في أفصح الكلام المنثور، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه: **« إن يكنه فلن تُسلّط عليه وإن لا يكنه [6] فلا خير لك في قتله »**، ويُعضد ابن مالك هذا الحديث بكلام العرب من شعر ونثر، فبدأ بالنثر

---

[1] – الآية: 131 من سورة النساء .

[2] – الآية: 40 من سورة يوسف .

[3] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 78، وجاء في رواية أخرى: " أقسمت " بدل: " آليت " ، أبو ذؤيب الهذلي، "الديوان"، شرح وتقديم: سوهام المصري، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، ط1، 1998، ص: 96.

[4] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 78 .

[5] – ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 78.

[6] – البخاري "الصحيح " الحديث رقم: 3055، ص: 358 . والحديث سبق تخريجه .

حيث استشهد بقول بعض العرب: " عليه رجلا ليسني "[1].

أمّا من الشعر، فاستدلّ بقول الشاعر:[2]

لجَاري مَـــنْ كـــــانَهُ عَـــــــزَّةٌ يَخالُ ابْنَ عَمٍّ بِـــهـــا أَوْ أَجَـــلُّ .

ومثله قول الشاعر:[3]

فَإِنْ لا يَكُنـــــــــْها أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخـــــوها غَذَتْـــهُ أُمُّهُ بِلِبـــانِها.

ومثله قول الشاعر:[4]

كَمْ لَيْثٍ اِعْتَنَّ لي ذا أَشْبُل غَرِثَت[5] فكانني أَعْـــظَمُ اللـــــــــيثين إقدامَا.

والشاهد في الحديث النبوي يكمن في قوله: " لا يكنه "؛ حيث جاء خبر كان ضميرا متصلا، وهو الهاء، وأيضا في قول العرب: " ليسني " اتّصل ضمير النصب " الياء"، وهي خبر ليس . أمّا الأبيات الشعرية، فالشواهد فيها كالآتي: (كانه، يَكُنْها، تَكُنْهُ، كانني)، ففي كلّ هذه الأفعال ورد مرفوع كان إمّا ضميرا مستترا، أو اسما ظاهرا، فحسُن فيها اتّصال ضمير النصب الواقع موقع الخبر بها، ويرى ابن مالك أنّه إذا كان الفعل من باب كان واتّصل به ضمير رفع جاز في الضمير الذي يليه الاتصال، نحو: " صديقي كُنْتَهُ "، والانفصال نحو: " صديقي كنت إياه "، والاتّصال في رأيه أجود؛ لأنّه الأصل وقد أمكن، ولشَبه " كنته " بـــ " فعلته "[6]. فمقتضى هذا الشبه أن يمتنع

---

[1] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 80، ويُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 2/ 380 .

[2] – هذا الشاهد لم يقف عليه طه محسن، و لم يجده في كتاب آخر سوى كتاب شواهد التوضيح، ينظر: هامش الصفحة: 80. وأنا بدوري حاولت أن أقف عليه في كتب النحو المتقدّمة، ولكني لم أجده في أيّ منها .

[3] – أبو الأسود الدؤلي، "الديوان"، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار الكتاب الجديد ، بيروت ،لبنان ، ط 1 ، 1974، ص: 128. واستشهد به سيبويه في " الكتاب "، 1/ 84، ، وأيضا الأنباري في" الإنصاف في مسائل الخلاف"، 2/ 319 .

[4] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 80 ، واستشهد ابن مالك بهذا البيت على المسألة نفسها في كتابه، "شرح التسهيل"، 1/ 64، 1/ 171 ، و كانت روايته فيه: " اغْتَرّ بي " بدل: " اعتنّ لي "، والبيت مجهول القائل، لم يقف عليه طه محسن، ولا حتى عبد الرحمن السيد محقّق كتاب شرح التسهيل .

[5] ــ الغرث: الجوع، و غرّثه إذا جوّعه، الأزهري، " تهذيب اللغة "، مادّة: [غ ر ث]، 6/ 303 .

[6] – – ابن مالك، "شواهد التوضيح ، ص: 79، ويُنظر: ابن عقيل "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، 1/ 89 .

" كنت إياه " كما يمتنع " فعلت إياه "، فإذا لم يمتنع، فلهو أقلّ من أن يكون مرجوحا، وجعله أكثر النحويين راجحا وخالفوا القياس والسماع[1].

الملاحظ فيما يخصّ الشواهد في هذه المسألة أنّ ابن مالك عندما أراد تحديد المواضع التي يتعذّر فيها استعمال المتّصل بدأ بإيراد شواهد من القرآن، وبعدها استدلّ ببيت من الشعر. وخلال حديثه عن مخالفة السماع في موضوع " الاتصال " استشهد بحديث نبوي في بداية الأمر، ثمّ أتبعه بقول لبعض العرب؛ ليُعضد ما ذهب إليه من شواهد بأبيات من الشعر.

كما استشهد ابن مالك عندما تحدّث عن انفصال الضمير بقول الرسول صلى الله عليه وسلّم: « **ما من الناس من مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحِنْثَ، إلاَّ أدخلَهُ الله الجنّة بفضلِ رحمتِه إياهُمْ** »[2]، والشاهد في الحديث في قوله: " إياهم "؛ حيث انفصل الضمير و لم يتّصل رغم جواز اتصاله؛ لاختلاف الضميرين.[3]

ويرى ابن مالك أنّه إن اختلف الضميران [4]، وتقاربت الهاءان ،نحو: " أعطاهوها " و" أعطاهاه "، ازداد الانفصال حُسنا وجودة،؛ لأنّ فيه تخلّصا، من قرب الهاء من الهاء؛

إذ ليس بينهما فصلٌ إلاَّ بالواو، في نحو" أعطاهوها "، وبالألف نحو: " أعطاهاه "بخلاف أنضرهموها"، و" أنا لهماه " وشبهه[5].

وأضاف ابن مالك قائلا: " والاتصال أجود لموافقة الأصل، ولأنّ القرآن نزل به دون الانفصال[1]، واستدلّ على ما ذهب إليه بقول الله تعالى: **[إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا**

---

[1] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 79.

[2] – البخاري، "الصحيح"، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المسلمين، الحديث رقم: 1381، ص: 157، رُوِي الحديث هكذا: « **ما من الناس مسلم يموت له** ».

[3] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 82 .

[4] – يرى ابن مالك أنّه متى تعلق بعامل واحد ضميران متواليان، واتفقا في الغيبة وفي التذكير أو التأنيث،وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع، و لم يكن الأول مرفوعا، وجب كون الثاني بلفظ الانفصال، نحو: " فأعطاه إياه "، ولو قال: " فأعطاهوه " بالاتصال لم يجز؛ لما في ذلك من استثقال توالي المثلين، مع إبهام كون الثاني توكيدا للأوّل، وكذا لو اتفقا في " إياهما "، و " أعطاهم إياهم "، و" أعطاهن إياهن "، والاتصال في هذا وأمثاله ممتنعٌ، فلو اختلفا جاز الاتصال والانفصال. يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 81.

[5] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 82 .

وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا] [2]–[3]، والشاهد في هذه الآية، هو المجيء بالضمير المتصل في قوله [**يُرِيكَهُمُ**] و [**أَرَاكَهُمْ**]؛ حيث جاء الفعل الأوّل " يُري " مضارع " أرى " متعدّيا إلى ثلاثة مفاعيل، المفعول الأوّل جاء ضميرا متصلا، وهو الكاف، والمفعول الثاني أيضا جاء ضميرا متصلا " هم "، أمّا المفعول الثالث، فهو كلمة " قليلا "، و الشيء نفسه مع الشاهد الثاني [**أَرَاكَهُمْ**]؛ حيث تعدّى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل، فجاء المفعول الأول ضميرا متصلا، وهو " الكاف "، ثمّ المفعول الثاني، والذي جاء هو الآخر ضميرا متصلا، وهوالضمير " هم "، أمّا المفعول الثالث، فهو" كثيرا "[4].

و أضاف ابن مالك شواهد أخرى، وقال: " وعليه جاء قول المرأة لرسول الله صلى الله عليه وسلم: "لأكسوكها"، وقول الرجل له صلى الهو عليه وسلم: "أُكسُنيها"، وقول الخضر عليه السلام: « **يا موسى إنّي على علم من علم الله علّمنيه لا تعلمه أنتَ، وأنت على علم علَّمَكَهُ الله لا أعْلَمُه** »[5]."[6]

والشواهد التي ذكرها ابن مالك في هذه الأقوال هي مجيء الضمير متّصلا مع جواز انفصاله، وهذا ما خالف فيه ابن مالك سيبويه؛ حيث إنّ هذا الأخير يرى الاتّصال في هذه الأمثلة ونحوها واجباً، والانفصال ممتنعاً[7].

أمّا ابن مالك، فيرى أنّ الصحيح ترجيح الاتّصال وجواز الانفصال، ومن شواهدتجويزه قول النبي صلى الله عليه وسلم: « **فإنّ الله ملّكـــكم إيّاهم، ولو شـــاء لملّكهم إياكم** ».[8]

---

[1] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 82. ويُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، 1/ 169.

[2] – الآية: 43 من سورة الأنفال .

[3] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 82.

[4] – يُنظر: ابن هشام الأنصاري، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 2/ 72.

[5] –البخاري، "الصحيح "، كتاب العلم، باب: ما يستحبّ للعالم إذا سُئل أيّ الناس أعلمُ، فيَكِلُ العلمَ إلى الله، الحديث، رقم: 122، ص: 26.

[6] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 82 .

[7] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 82، وسيبويه، "الكتاب"، 2/ 386 ــ387 .

[8] – ذكر طه محسن، محقق كتاب" شواهد التوضيح "أنّه لم يقف على هذا الحديث فيما تيسّر من كتب الحديث، وأنا أيضا حاولت أن أقف عليه في بعض ما تيسّر لي من كتب الحديث ولكنني لم أتمكن من الوقوف عليه .

وموطن الشاهد مجئ الضمير " إياهم" منفصلا؛ لأنّه لو وصل لقال "ملّككموهم "، ولكّنه فرّ من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات، وحكم هذا الفصل الجواز.[1]

فابن مالك يؤكّد على صحّة ما ذهب إليه واستدلّ على ذلك بشاهد من الحديث النبوي الشريف، واكتفى به؛ حيث إنّه لم يُعضده بشواهد أخرى.

3 ــ 5: مسألة حذف الضمير المتصل خبرا لكان :

عند تخريج ابن مالك لقول عائشة رضي الله عنها في باب المحصّب: **« إنما كان مترل يترله النبي صلى الله عليه وسلم »**[2]، تعني المحصّب[3]، فذكر أنّ في رفع "مترلٌ" ثلاثة أوجه: أوجه:

ــ أحدهما: أن تجعل " ما " بمعنى " الذي "، واسم كان ضمير يعود على المحصَّب، فإنّ هذا الكلام مسبوق بكلام ذُكر فيه "المحصَّب"، فقالت أمّ المؤمنين: **« إن الذي كانه المحصّب مترل يترله رسول الله صلى الله عليه وسلم »** ثمّ حُذِف خبر كان؛ لأنّه ضمير متصل كما يُحذف المفعول به؛ إذا كان ضميرا متصلا، ويستغنى بنيّته: كقولك: " زيدٌ ضرب عمروٌ "، تُريدُ: ضربه عمرو.[4]

ومن حذف الضمير المتصل خبرا لــ "كان" قول الشاعر :[5]

---

[1] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 82. كما استشهد ابن مالك بهذا الحديث في شرح التسهيل، 1/ 169، واستشهد به ابن هشام الأنصاري في "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،" 110/1 . **واستشهد به أيضا ابن الناظم في " شرح ألفية ابن مالك " ،تحقيق محمد باسل عيون السود ،دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان ،ط 1،1420 /2000.ص 39.**

[2] – البخاري، " الصحيح " كتاب الحج، باب المحصّب، رقم الحديث: 1765، ص: 198 .

[3] – التحصيب : النوم بالشِّعب الذي مخرجه إلى الأبطح ساعة من الليل ثمّ يخرج إلى مكّة ، وكان موضعا نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلّم من غير أن يسنّه للناس، فمن شاء حصّب ومن شاء لم يحصّب ، الأزهري، " تهذيب اللغة "، مادة: [ح ص ب]، 3/ 303 .

[4] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 86.

[5] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 86 ، وقائل البيت مجهول، وروايته:

فَأَطْعَمَنا مِنْ لَحْمِها وَسَنامِها شِواءً وَخَيْرُ الخَيْرِ ما كانَ عاجِلُهْ .

يُنظر: إميل بديع يعقوب ، " المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية "، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ط 1 ، 1996،197/6 ، ويُنظر: – العيني بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت 588 هــ)، "المقاصد النحوية في

فَأَطْعَمَنا مِنْ لَحْمِها وَسَديفِها شِواءً،وَخيْرُ الخَيْرِ ما كان عاجِلُهُ.

والشاهد في الشطر الثاني حيث أراد الشاعر: وخير الخير الذي كان عاجله، فالهاء خبر كان، وعاجله اسمها، وقيل: يجوز أن تكون كان زائدة، ويكون التقدير: خير الخير هو عاجل الخير [1]. ثم أضاف ابن مالك ثلاثة شواهد من الشعر على ما ذهب إليه من قاعدة، ليُعضدها بشاهد من الحديث النبوي الشريف، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: « أليسَ ذو الحَجة »[2] بعد قوله: « أيُّ شهرٍ هذا »[3]، والأصل: " أليسَه ذو الحَجَّة "[4].

والشاهد في الحديث النبوي هو حذف خبر ليس؛ لأنه ضمير متصل، ومقتضى كلامه هنا هو أنّه لولا تقديره متصلا لما جاز حذفه. ثم أضاف ابن مالك شاهدا من أقوال الصحابة؛ ليُدعِّم به رأيه، وذلك بعد استشهاده بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

3 – 6: مسألة جواب الاستفهام بأسمائه مطابقة اللفظ والمعنى:

ذكر ابن مالك في هذه المسألة أنّ الأكثر في جواب الإستفهام بأسمائه مطابقة اللفظ والمعنى ، وقد يُكتفى بالمعنى في الكلام الفصيح، ثم استشهد على ما ذهب إليه بأربع آيات من القرآن الكريم، أمّا عن مطابقة المعنى وحده، فقد استشهد بثلاث آيات لتدعيم رأيه،كما ذكر في الموضع نفسه شاهدا من كلام العرب؛ حيث ذكر قول القائل : "بلى وجاذا" حين قيل له :" أما في مكان كذا وجْذٌ "[5]، ولو قصد تكميل المطابقة لرفع وقال : "بلى وجاذٌ ".[6]

شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـــ "شرح الشواهد الكبرى"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت ــ لبنان ،ط1، 1426هـــ/2005م، 3/ 160.

[1] – العيني ، " المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـــ : شرح الشواهد الكبرى"،3/ 160.

[2] – البخاري، "الصحيح "، كتاب الحجّ، باب الخطبة أيام منى، رقم الحديث،1741، ص: 196.

[3] – البخاري، "الصحيح "، كتاب الحجّ، باب الخطبة أيام منى، رقم الحديث،1741، ص: 196.

[4] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 87.

[5] ــ ينظر: ينظر: سيبويه، " الكتاب "، 1/ 312 .

[6] ــ ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 90 ــ 91 .

واستشهد ابن مالك بحديث نبويّ شريف عندما تحدث عن الإكتفاء بالمعنى، فأوْرد قول النبي صلى الله عليه وسلم« أربعين يوما » حين قيل له:" مالُبثه في الأرض" [1] فأضمر "يلبث" ونصب به "أربعين"، ولو قصد تكميل المطابقة، لقيل: "أربعين يوما" بالرفع؛ لأنّ الاسم المستفهم به في موضع رفع . [2]

3 ــ 7: مسألة حقّ المستثنى بــ "إلاّ" من كلام تامٍ موجب أن يُنصب مفردا كان أو مكمِّلا معناه بما بعده: [3]

استدَلَّ ابن مالك على المستثنى المفرد بآية من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: **[الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ]** [4]، والشاهد في هذه الآية هو قوله: **[إِلَّا الْمُتَّقِينَ]**؛ حيث جاء المستثنى منصوبا، وهو من كلام تام موجب.

واستدلّ على المستثنى المكمِّل معناه بما بعده[5] بقوله تعالى: **[إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا امْرَأَتَهُ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ]** [6] ، والشاهد في قوله: **[إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ]**؛ حيث أنّ المستثنى جاء منصوبا وكمّل معناه بما بعده، وذلك لكون الاستثناء هنا جاء متصلا مثبتا موجبا فوجب نصبُ المستثنى ويضيف ابن مالك قائلا: ولا يعرف المتأخرون من البصريين في هذا النوع إلاَّ النصب، وقد أغفلوا وُروده مرفوعا بالابتداء، ثابت الخبر ومحذوفه، فمن

---

[1] ــ ابن كثير عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي الشافعي (ت 774ه)،"جامع المسانيدوالسنن الهادي لأقوم سُنن" ،خرج حديثه وعلق عليه:عبد المعطي أمين فلعجي،دار الفكر للطباعة والنشر،(دط)،1415ه /1994م ،مسند النواس بن سمعان لكلابي عن النبي صلى الله عليه وسلم ،الحديث رقم 9604،ج 12،ص 231.وينظر مسلم، " الصحيح "، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، الحديث رقم: 7373، ص: 1096 ــ 1097، روي بهذا اللفظ: « أربعون يوما » ، حين قيل للرسول صلى الله عليه وسلم: " وما لُبْثُه في الارض "، وفي كتاب الفتن وأشراط الساعة ،باب في خروج الدجال ومكثه في الأرض ،ونزول عيسى وقتله إياه وذهاب أهل الخير والإيمان وبقاء شرار الناس وعبادتهم الأوثان، والنفخ في الصور،وبعث من في القبور، الحديث رقم: 7381، ص: 1099 ــ 1100، روي هكذا:« يخرج الدجال في أمتي فيمكث أربعين يوما ». وينظر: النيسابوري، الحاكم أبو عبد الله، " المستدرك على الصحيحين "، تحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، 1411هـ/1990م، كتاب الفتن والملاحم، 575/4، وروي الحديث بهذا اللفظ: « **فما مكثه في الأرض ؟ قال :أربعون يوما .**»

[2] ــ ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 90 ــ 91 .

[3] – ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 94.

[4] – الآية: 67 من سورة الزخرف .

[5] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 94.

[6] – الآية: 59 ــ 60 من سورة الحجر .

الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة: « **أَحْرموا كلّهم إلاّ أبو قتادة لم يحرم** »[1]، فـــ"إلا" بمعنى "لكن"، و"أبو قتادة" مبتدأ و"لم يحرم" خبره[2].

فالشاهدان في قوله: "إلا أبو قتادة"؛ حيث جاء المستثنى مرفوعا رغم كونه من كلام تامّ موجب، وبعد أن استشهد ابن مالك بحديث ابن أبي قتادة حاول تدعيمه بشاهد من القرآن، فقال: "ونظيره من كتاب الله تعالى قراءة ابن أبي كثير وأبي عمرو: **[وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ]** [3]، والشاهد في قوله **[إِلَّا امْرَأَتَكَ]** بالرفع، فابن مالك يرى أنّ "**امْرَأَتَكَ**" مبتدأ، والجملة بعده خبر، وأضاف قائلا: ولا يصح أن تجعل "امرأتك" بدلا من "أحد"؛ لأنها لم تسرِ معه فيتضمنها ضمير المخاطبين، ودلّ على أنها لم تسر معه قراءة النصب، فإنها أخرجتها من أهله؛ الذين أمر أن يسري بهم، وإذا لم تكن في الذين سُري بهم لم يصحّ أن تبدل من فاعل "يلتفت"؛ لأنه بعض ما دلّ عليه الضمير المجرور بـــ "من"[4].

ومما استشهد به ابن مالك من الحديث في مسألة المبتدأ الثابت الخبر بعد "إلا" قول النبي صلى الله عليه وسلم: « **ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء، إلا المتزوجون، أولئك المطهرون المبرؤون الخنا** »[5]، والشاهد في قوله: " إلا المتزوجون أولئك المطهرون المبرؤون "؛ حيث يرى ابن مالك أنّ "المتزوجون" مبتدأ، والجملة بعده خبر[6].

---

[1] – البخاري، " الصحيح " ، كتاب: جزاء الصيد، باب لا يشير المحرم إلى الصيد؛ لكي يصطاده الحلال، رقم الحديث: 1824، ص: 206، وفي "صحيح مسلم"، رقم الحديث: 2854، ص: 427.روي هكذا :« **أحرمو كلهم إلا أبو قتادة فإنه لم يحرم.** »

[2] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 94.

[3] – الآية: 81 من سورة هود، وذكر المبرد في "المقتضب"هذه الآية الكريمة، وأجاز في "امرأتك " الرفع، كما أجاز النصب بقوله:" فالوجهان جائزان جيدان، فمن قال: "إلا امرأتك"، فهو مستثنى من "يلتفت"، وكأنه قال: "ولا يلتفتُ إلا امرأتُك" ويجوز النصب على غير هذا الوجه وليس بالجيد،ينظر: المبرد، "المقتضب ،2/597- 598.

[4] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 95.

[5] –أحمد بن حنبل أبوعبد الله النيسابوري"،المسند"،حديث أبو ذر الغفاري،5/163،الحديث منكر. وينظر:محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني"سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة،دار المعارف ،الرياض،المملكة العربية السعودية،ط1412،1/13،1992/138.

[6] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 95.

ثم قدّم شاهدا[1] من كلام العرب، كان سيبويه قد مثّل به في كتابه: باب ما يكون مبتدأ بعد "إلاّ"، فقال: ومن أمثلة سيبويه في هذا النوع "لأفعلنَّ كذا إلا حله أن أفعل كذا "[2]، والشاهد في قوله:" إلا حِلّه أن أفعل كذا "؛ حيث جاءت "حِلٌّ" مبتدأ، وما بعده خبرا، كأنه قال: "ولَكن حِلٌّ ذلك أن افعل كذا"[3].

ومن الابتداء بعد "إلاّ" المحذوف الخبر [4]: قول النبي صلى الله عليه وسلم: « **ولا تدري نفسٌ بأيّ أرض تموت إلا اللهُ** »[5]، والشاهد في قوله: «**إلا الله**»، والله مبتدأ، أمّا الخبر فمحذوف؛ أي: لكن الله يعلم بأيّ أرض تموت كلّ نفس، ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: « **كلُّ أمتي معافىً إلاَّ المجاهرون** »[6].

والشاهد في قوله: « **إلاَّ المجاهرون** »، فالمجاهرون مبتدأ، أمّا الخبر فمحذوف، والتقدير: لكن المجاهرين بالمعاصي لا يُعافون[7].

إذا، استشهد ابن مالك بحديثين نبويّين على ما ذهب إليه من الابتداء بعد "إلاّ" المحذوف الخبر، وما يُلفت الانتباه في هذه المسألة، هو استشهاد ابن مالك بالحديث نفسه الذي قام بتخريجه

---

[1] – ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 95 .

[2] – العبارة في كتاب سيبويه، 2/ 360، ومثل ذلك قول العرب: "والله لأفعلن كذا وكذا إلا جلٌّ ذلك أن افعل كذا وكذا".

[3] – يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 2/ 360.

[4] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 95.

[5] – البخاري، " الصحيح "، كتاب التوحيد ،باب قوله تعالى:[**عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً**][الجن :26]، و[**إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ**] [لقمان: 34]، و[**أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ**] [النساء : 166]، و[**وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ**] [فاطر: 11] و[**إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ**] [فصلت: 47] ، قال يحيى :" الظاهر على كل شيء علما، والباطن على كل شيء علما، الحديث رقم : 7379، ص: 856، روي الحديث برفع لفظ الجلالة "الله" وفي كتاب تفسير القرآن باب قوله تعالى[**اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَى وَمَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ**] [الرعد: 8]، الحديث رقم 4697 ، ص: 556.

[6] – البخاري، " الصحيح "، كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، رقم الحديث: 6069، ص: 716، بلفظ "المجاهرينَ"، وينظر: مسلم، " الصحيح "، كتاب الزهد والرقاق ،باب النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه، لحديث رقم: 7485،ص: 1116، روي بلفظ " المجاهرين".

[7] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 96، ويُنظر: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيّة " ، 2/ 339.

« **كل أمتي معافى إلا المجارون** »، فابن مالك استشهد لهذا الحديث، ثم بعد ذلك لجأ إليه؛ ليستدلّ به على ما ذهب إليه من قواعد نحوية.ثم أورد شاهدا من القرآن أتبعه بثلاثة شواهد من الشعر [1].

فقال: وبمثل هذا تأويل الفراء قراءة بعضهم[2] **[فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ]**[3]؛ أي: إلاّ قليلٌ منهم لم يشربوا [4]، والشاهد في قوله: "إلاّ قليلٌ"، فـــ"قليلٌ" مبتدأ، والخبر محذوف. ومثله قول الشاعر[5]:

لَدَمٍ ضائعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْربوهُ إلاَّ الصَّبا والدَّبُورُ.

وموضع الاستشهاد في قوله: "إلاَّ الصَّبا والدَّبُورُ" بإعراب الصبا مبتدأ مع حذف الخبر، ويرى ابن مالك أن "إلاّ" هاهنا بمعنى "لكن"، والتقدير: لكن الصبا والدبور لم يتغيبا عنه [6]. ثم أضاف ابن مالك شاهدا آخر من الشعر استدلّ به على المسألة نفسها؛ أي مسألة الابتداء بعد "إلاّ" المحذوف الخبر. [7]

3 – 8: مسألة: العطف على ضمير الجر بغير إعادة الخافض :[8]

ذهب ابن مالك إلى أنه يجوز العطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجار، وهو ممنوع عند البصريين، إلا يونس وقطربا والأخفش، وجائز عند الكوفيين[9]، والجواز أصح من المنع؛ لضعف لضعف احتجاج المانعين، وصحّة استعماله نثرا ونظما [10]،فاستشهد ابن مالك هنا على صحّة ما

---

1 – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 96 ــ 97 .

2 – هي قراءة عبد الله وأبي والأعمش، يُنظر: "البحر المحيط"، 2/ 266 .

3 – الآية: 249 من سورة البقرة .

4 – ذكر الفراء في معاني القرآن، 1/ 120 القراءة، وينظر: العيني، " المقاصد النحوية "، 2/ 339 .

5 – استشهد ابن مالك بهذا البيت ولكنه لم يعزُه إلى قائله ،ينظر: " شواهد التوضيح "، ص: 96 ،وكذلك فعل العيني في "المقاصد النحوية "، 338/2 ،و أميل بديع يعقوب، " معجم شواهد العربية "، 172/1 .

6 – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 96، ويُنظر: العيني " المقاصد النحوية "، 2/ 339 .

7 – يُنظر: ابن مالك ، "شواهد التوضيح"، ص: 97 .

8– ينظر: ابن مالك، " المصدر نفسه " ، ص: 107 .

9– ينظر: الأنباري، " الإنصاف في مسائل الخلاف "، المسألة رقم: 65 ، 34/2 ، وينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح " ص107.

10– ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح"، ص: 107.

ذهب إليه بقوله صلى الله عليه وسلم:« **إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجلٍ استعمل عمالا** »[1] »[1] بجرّ اليهود، وقد تضمّن هذا الحديث العطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجار.

وبيّن ابن مالك في هذه المسألة ضعف احتجاج المانعين، فقال: أمّا ضعف احتجاجهم فبيّن، وذلك أنّ لهم حجتين:[2]

ـــ إحداهما: أنّ ضمير الجرّ شبيه بالتنوين ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه. كما لا يعطف على التنوين.

ـــ والثانية: أنّ حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصحّ حلول كل واحد منهما محلّ الآخر، وضمير الجرّ لا يصحّ حلوله محلّ ما يعطف عليه، فمنع العطف عليه إلاّ بإعادة حرف الجرّ[3]، نحو قوله تعالى تعالى :" **[فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً]**[4].

والحجتان ضعيفتان، أمّا الأولى، فيدلّ على ضعفها أن شبه الضمير بالتنوين ضعيف، فلا يترتّب عليه إيجاب ولا منع، ولو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ومن الإبدال منه؛ لأنّ التنوين لا يؤكّد ولا يبدل منه، وضمير الجرّ يؤكد ويبدل منه بإجماع، فللعطف عليه أسوة بهما. وأمّا الثانية، فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كلّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه محلّ الآخر شرطا في صحة العطف لم يجز "ربّ رجل وأخيه"، ولا:

أَيٍّ فَتى هَيْجَاءَ أَنْتَ وجارِهَا.[5]

ولا: "كم ناقة لك وفصيلها"، ولا: "الواهب الأمة وولدها"، ولا: "ولا زيد وأخوه منطلقان".[6] منطلقان".[6]

وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقدّمها وتأخّر ما عطفت عليه كثيرة. فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في "مررت بك وزيد"، ونحوه، ولا في" إنما مثلكم واليهود والنصارى"[1].

---

[1]- البخاري، " الصحيح "، كتاب الإجازة ، باب الإجازة إلى صلاة العصر، رقم الحديث: 2269، ص: 255 .

[2]- ينظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 107 .

[3]- ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 107 .

[4]- الآية :11 من سورة فصلت .

[5]- تمام البيت : " إذا ما رِجالٌ بالرجالِ استقَلَّتِ "، والبيت مجهول القائل، ينظر: سيبويه، " الكتاب "، 50/2 .

[6]- ينظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 107 ــ 108 .

وبعد هذا أورد ابن مالك شواهد من القرآن الكريم، ومنها قول الله تعالى: **[قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ]**[2]فجر "المسجد" بالعطف على الهاء المجرورة بالباء، لا بالعطف على "سبيل"؛ لاستلزامه العطف على الموصول، وهو "الصدّ" قبل تمام صلته؛ لأنّ "عن سبيل" صلة له؛ إذ هو متعلّق به، و"كفر" معطوف على الصد ،فإن جعل المسجد معطوفا على "سبيل" كان من تمام الصلة للصد، و"كفر" معطوف عليه، فيلزم العطف على الموصول قبل تمام الصلة، وهو
ممنوع بإجماع، فإن عطف على الهاء خلص من ذلك، فحكم برجحانه لتبيّن برهانه[3].

واستشهد ابن مالك بقراءة حمزة :**[وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ]**[4] بالخفض، وبعد ذلك أورد شواهد نثرية من كلام العرب؛ ليردفها بشواهد من الشعر[5].

قال ابن مالك في آخر هذه المسألة: "واعتضدت رواية جر "اليهود والنصارى" في الحديث المذكور، ولو روي بالرفع لجاز على تقدير: "ومثل اليهود"، ثم بحذف المضاف ويعطي المضاف إليه إعرابه.[6]

3 – 9: مسألة حذف البدل المضاف لدلالة الـــمُبدل منه عليه[7]:

ذهب ابن مالك إلى أنّه يجوز حذف البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه، وإبقاء المضاف إليه على ما كان عليه من الجرّ ،[8] وذلك قياسا على ما ذهب إليه سيبويه في جواز حذف المعطوف

---

[1]– ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 108 .
[2]– الآية: 217 من سورة البقرة .
[3]– ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 109 .
[4]– الآية: 01 من سورة النساء .
[5]– ينظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 109-110.
[6]– ينظر: ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 111 .
[7] – ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 112.
[8]ـــ ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 112 .

المضاف، وترك المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف نحو: "ما كلّ سوداء تمرةً،ولا بيضاء شحمةً"[1].

كما استشهد ابن مالك في هذه المسألة بقول أحد الصحابة، فقال: وفي باب الإستعانة باليد في الصلاة « **ثم قام فقرأ العشر آيات** »[2] ، فيحمل هاهل أيضا على أن المراد: « **فقرأ العشر عشَر آياتٍ** » على البدل، ثم حذف البدل وبقي ما كان مضافا إليه مجرورا.[3]

ثم استشهد بحديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو قوله: «**خيرُ الخيلِ الأدهمُ الأقرحُ الأرثمُ المحجّل ثلاثٍ** »[4]، والشاهد في قوله: «**المحجّل ثلاث**»؛ حيث حذف البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه؛ أي: المحجل محجل ثلاث، ويرى ابن مالك أنّ هذا أجود من أن يكون على تقدير: المحجل في ثلاث، ثم ساق المؤلِّف شاهدين من الشعر[5]؛ ليُعضد بهما الظاهرة التي وجدها في الحديث الحديث النبوي.

---

[1] – سيبويه، "الكتاب"، 1/ 110،وردت لفظة "شحمةٌ "بالرفع ، يقول سيبويه: " إن شئت نصبت شحمةً، وبيضاءُ في موضع جرّ كأنك لفظت بـــ"كل" فقلت: "ولا كل بيضاء". قال السيرافي: "احتج بعض الناس أنّ هذا عطف على عاملين، وذلك أن "بيضاء" جرّ عطفا على سوداء، والعامل فيها "كل" و"شحمة"، نصب عطفا على "تمرة"، خبر "ما"، فقال سيبويه: ليس ذلك عطفا على عاملين، وتـــأوّله على أن بيضاء مجرور بـــ "كل" أخرى مقدرة بعد "لا"، وليست معطوفة على سوداء"،ينظر: سيبويه، "الكتاب "، هامش الصفحة: 110/1

[2] ـــ من كلام ابن عباس رضي الله عنه، البحاري، " الصحيح "، كتاب العمل في الصلاة، باب استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة، الحديث رقم:1198، ص: 138، وفي كتاب الوضوء، باب قراءة القرآن بعد الحديث وغيره، الحديث رقم: 183، ص: 32، رُوي الحديث بهذا اللفظ: « **فجلس يمسح النوم عن وجهه بيده، ثم قرأ العشر الآيات** »

[3] ـــ ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 112 . بيروت،لبنان،ط1427،4ه/2006م،كتاب :الجهاد،باب:ارتبا

[4] –ابن ماجه"السنن" شرح الإمام أبيي الحسن الحنفي السندي(ت1138ه)،تحقيق:خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ، ط الخيل في سبيل الله .وينظر:النيسابوري، الحاكم أبو عبد الله، " المستدرك على الصحيحين "، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ ط1، 1411هـــ/ 1990م، كتاب الجهاد، 101/2 .

[5] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 113.

3 – 10: مسألة توحيد الاسم المضاف إلى المثنى وتثنيته وجمعه[1]:

واستشهد ابن مالك في هذه المسألة بقول أمّ عطية رضي الله عنها « **أمرنا أن نُخرج الحُيّضَ يوم العيدين** »[2]. والظاهرة التي قام بدراستها هنا هي توحيد "اليوم" المضاف إلى العيدين، وفي المعنى مثنى، ولو روي بلفظ التثنية على الأصل وبلفظ الجمع لأمن اللبس لجاز.ففيه وفي أمثاله ثلاثة أوجه:[3]

– الوجه الأوّل: وهو الوارد بإفراد، واستشهد له بما في حديث الوضوء من قول أحد الصحابة: « **ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما** »[4]، والشاهد في قوله: "ظاهر وباطن"؛
حيث ورد المضاف مفردا، والمضاف إليه مثنى.

ثم أتبع ابن مالك هذا الحديث بما حكاه الفراء من قول بعض العرب: " أكلتُ رأس شاتين"[5]، والشاهد في قوله " رأسُ شاتين"؛ حيث ورد الاسم المضاف إلى المثنى مفردا.

لينتهي بعد ذلك إلى شاهد من الشعر، فقال: ومنه قول الشاعر[6]:

حَمامَةَ بَطْنِ الوادِيَيْنِ تَرَنّمِي سَــقاكِ مِنِ الغُرِّ الغوادي مَطيرُها .

والشاهد في قوله: "بطن الواديَيْنِ" بإضافة الاسم المفرد إلى المثنى.

ومن الوارد بلفظ التثنية قول الشاعر[1]:

---

[1] – ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 115.

[2] – البخاري، " الصحيح "، كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن المصلى، الحديث رقم: 324، ص: 45، مروي بالمعنى.

[3] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 115.

[4] – الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، " مسند الشَامِيِّين"،تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان،(دط)، 405 1ه/1984م. مسند حريز عن عبد الرحمان بن ميسرة ، 14/2.وينظر:ابن ماجة"السنن" كتاب : الطهارة وسننها،باب :ما جاء في مسح الأذنين،الحديث رقم:442،440،439،ص260 ،261 .

[5] – قال الفراء: ويجوز في الكلام أن تقول: " أُتيتُ برأس شاتين "، معاني القرآن ، 1/ 211 .

[6] –ينظر: الأصفهاني، "الأغاني"، 143/11. البيت لتوبة بن الحِمْيَر.

فَتَخالَسا نَفْسَيْـــــهِما بِنَوَافِذَ كَنَـــوَافِذ العُبُط التي لا تُرفَعُ .

والشاهد في قوله: "نفسيْهما"؛ حيث ثنّى الاسم المضاف إلى المثنى.[2]

ومن الوارد بلفظ الجمع قول الله تعالى: **[رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا]** [3] ، و**[إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا]** [4] ، والشاهد في الآيتين هو قوله **[أَنْفُسَنَا]**؛ حيث ورد الاسم المضاف إلى الجمع جمعا، وفي قوله**[قُلُوبُكُمَا]** ورد الاسم المضاف إلى المثنى جمعا. [5]

ثم استشهد ابن مالك بحديث[6] لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو قوله: **« إزرةُ المؤمن إلى أنصاف ساقيه »**[7]، والشاهد في قوله: « أنصاف ساقيه »؛ حيث

ورد الاسم المضاف إلى المثنى جمعا، وقد اجتمعت التثنية والجمع في قول الراجز[8]:

ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنِ ظَهراهُما مثلُ ظهور التُرسَيْنِ .

والشاهد فيه "ظهراهما" مثل ظهور الترسين، حيث ورد المضاف مثنى، والمضاف إليه مثنى ايضا في قوله "ظهراهما مثل ظهر الترسين"، حيث ورد المضاف مثنى، و المضاف إليه مثنى أيضا في قوله: " ظهراهما "، وورد المضاف في "ظهور الترسين" جمعا، والمضاف إليه مثنى[9].

---

[1] – أبو ذؤيب الهذلي، "الديوان"، ص: 163 .

[2] ــ ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 116 .

[3] ــ الآية: 23 من سورة الأعراف .

[4] ــ الآية: 04 من سورة التحريم .

[5] – ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 116 .

[6] – ابن مالك، "المصدر نفسه "، ص: 116 .

[7] – مالك بن أنس، " الـــموطأ "وإسعاف المبطأ برجال الموطأ " ، جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، تقديم: ، فاروق سعد ،دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء ، ط3، 1405هـــ/1985م، كتاب الجامع ،باب ما جاء في إسبال الرجل ثوبه، ص: 794. وينظر: النسائي، أبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب، " السنن الكبرى"،تحقيق : عبد الغفار سليمان البنداري و سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1411هـــ/ 1991م، 490/5 .

[8] – نسبه سيبويه في موضع من الكتاب إلى خُطام المجاشعي ، 2/ 45 و في موضع آخر نسبه إلى هميان بن قحافة، 4/ 98، و ينظر: إميل بديع يعقوب، "معجم شواهد العربية "، 12/ 213 .

[9] – سيبويه، "الكتاب"، 2/ 45.

ويلحق بهذا توحيد خبر المثنى المعبَّر عنه بواحد، كالتعبير عن الأذنين والعينين بحاسة، فإجراء هذا النوع مجرى الواحد جائز[1]، كقوله صلى الله عليه وسلم: **« من أفرى الفِرى أن يُريَ عينيه ما ما لم ترَ »**[2]. لو راعى اللفظ لقال: "ما لم تريا".[3]

ثم استدلّ ابن مالك ببيت من الشعر؛ ليُدعم به شاهده من الحديث النبوي في مسألة توحيد خبر المثنى المعبر عنه بواحد.[4]

3 – 11: مسألتا ورود الماضي بمعنى الأمر وحذف حرف العطف:[5]

عند تخريج ابن مالك لقول عمر رضي الله عنه: **« إذا وسّع الله عليكم فأوسعوا... صلى رجل في إزارٍ ورداءٍ، في إزار وقميصٍ، في إزارٍ وقباء »**[6]

يرأى ابن مالك أنّ هذا الحديث قد تضمّن فائدتين:

ـــ إحداهما: ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر، وهو «صلّى رجل»، والمعنى: ليُصلّ رجلٌ، واستشهد على رأيه هذا بكلام العرب: "اتقى الله امرؤٌ وفعل خيرا يُثب عليه"[7] بمعنى: ليتّق وليفعل[8].

وأضاف قائلا: ولكونه بمعنى الأمر جيء بعده بجواب مجزوم كما يُجاء بعد الأمر الصريح.

وأكثر مجيء الماضي بمعنى الطلب في الدعاء، ومثّل لنا بقوله: نصر الله من والاك وخذل من عاداك.[9]

---

[1] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 116.

[2] – البخاري ، "الصحيح "، كتاب التعبير، باب من كذب في حُلُمه، الحديث رقم : 7043 ، ص: 820 .

[3] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 116.

[4] – ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 116.

[5] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 117.

[6] – " الصحيح "، البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في القميص والسراويل والتُّبان والقَبَاء، الحديث رقم: 365، ص: 51. وروي الحديث بهذا اللفظ : **« إذا وسّع الله فأوسعوا...صلى رجل في إزار ورداء .»**

[7] – سيبويه، " الكتاب "، 3/ 117.

[8] – ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 117. ويُنظر: سيبويه، " الكتاب "، 3/ 117.

[9] – يُنظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 117.

وأما الفائدة الثانية التي يراها ابن مالك في حديث عمر رضي الله عنه فهي: حذف حرف العطف، فإنّ الأصل صلّى رجل في إزارٍ ورداءٍ، أو في إزارٍ وقميصٍ، أو في إزارٍ وقَباءٍ. فحذف حرف العطف مرتين لصحّة المعنى بحذفه[1].

ثم استدل ابن مالك بحديث نبوي يتضمن الفائدتين نفسيهما؛ اللتين تضمنهما حديث عمر، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: « **تصدّق امرؤ من دينارِه، من درهمه..من صاع بُرِّه، من صاع تمره** »[2]، والفائدة الأولى في هذا الحديث تتمثل في ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر، وهو "تصدَّق امرؤٌ"، والمعنى: ليتصدّق امرؤٌ.[3]

أما الفائدة الثانية، فهي حذف حرف العطف "الواو" مع الإبقاء على المتعاطفين، والأصل هو: " و من درهمه ومن صاع بُرّه "[4].

وليس النحاة جميعا على هذا الرأي من حذف "الواو"، فقد أجازه الفارسي، وتبعه ابن عصفور وابن مالك، و لم يأخذ به نحاة كثيرون[5].
فابن مالك يرى أنّ الواو يجوز أن تُحذف مع معطوفها ودونه، ويُشاركها في الأول: "الفاء" و"أم"، وفي الثاني "أو"[6].

---

[1] – يُنظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 117.

[2] – مسلم، " الصحيح "، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة، وأنها حجاب من النار، الحديث رقم :2351، ص: 356 ــ 357، ورد الحديث بهذا اللفظ: « **تصدق رجل من دينارِه** ».

[3] – يُنظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 117 .

[4] – يُنظر: إبراهيم إبراهيم بركات، "النحو العربي"، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2007، 5/ 208.

[5] – إبراهيم إبراهيم بركات، " النحو العربي "، 5/ 208 .

[6] – يُنظر: ابن مالك، " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، ص: 178.

3 ــ 12: مسألة استعمال "فـــي" دالة على التعليل: [1]

لقد سبقت الإشارة إلى أنَّ ابن مالك لم يكن يكتفي في كثير من الأحيان بتعضيد الظواهر الواردة في الأحاديث النبوية بالآيات القرآنية والقراءات التي فيها؛ بل كان يضيف إليها أيضا الأحاديث النبويّة والشعر القديم، وهذا ما فعله خلال حديثه عن مجيء "في" للتعليل [2] في قوله صلى الله عليه وسلم: **« عُذّبت امرأة في هرّة حبستها حتى ماتت جوعا فدخلت فيها النار »**[3]، فابن مالك ههنا يرى أنّ الحديث يتضمن استعمال "في" دالة على التعليل، وهو ما خفي في نظره على أكثر النحويين مع وُروده في القرآن الكريم، والحديث ، وفي الشعر القديم[4].

ومما لا يخفى على أي أحد منا أنّ حروف الجرّ وُجدت في التركيب؛ لتؤدي دلالات تحدّد علاقة واحدة من علاقات متعددة يمكن أن تكون فيما يسبقه، وتحديدها فيما بعدها من المجرور.

والمعاني تتعدّد وتتنوّع إلى ما لا حصر له، والحروف تنحصر إلى حدّ كبير؛ لذلك فإنّ دلالة الحرف تتعدّد، وتحديد هذه الدلالة متروك لثلاثة جوانب متلازمة يحكُمها طاقة محرِّكة، أمّا هذه الجوانب، فهي: الفعل وما يشبهه، أو الاسم، ثم حرف الجر، فما بعد حرف الجرّ من معمول. أما الطاقة المحركة المستخلصة المتفاعلة والفاعلة فإنما هي المتحدّث بممارسته اللغوية. [5]

إذا، ما قد يُدرِكه القارئ بعد هذه الملاحظة السابقة، هو مجيء حروف الجر بدلالات كثيرة ومتنوّعة في السياق[6]، فمثلا حرف الجر "في" وكذلك "الباء" يشتركان في إفادة الظرفية والسببية،

---

[1] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 123.

[2] – يُنظر: بدر الدين الدماميني (ت827 هـــ) وسراج الدين البُاقيني (ت 805 هـــ)، " الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية "، ص: 18.

[3] – البخاري، " الصحيح "، كتاب المساقاة، باب فضل سقي الماء، الحديث رقم: 2365، ص: 269.

[4] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 123.

[5] – يُنظر: إبراهيم إبراهيم بركات، "النحو العربي"، **240/4**.

[6] – يُنظر ابراهيم ابراهيم بركات،" المرجع نفسه "،4 /**240** .

فمثال "في" للظرفية قولك: "زيدٌ في المسجد"، وهو الكثير فيها، ومثالها للسببية[1] قوله صلى الله عليه وسلم: « **دخلت امرأة النار في هرّة حبَسَتْها** »[2].

وكذلك تفيد "في" معنى المصاحبة ومعنى الاستعلاء والمقايسة، وأيضا قد تـــأتي بمعنى الباء[3].

ومما استشهد به ابن مالك على مجيء "في" مفيدة للسببية؛ أي: دالة على التعليل، هو قول الله تعالى:[**لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**] [4] ، والشاهد في قوله "فيما أخذتم"؛ لأن المعنـــى : (لمسّكم بسبب لأجل ما أخذتم عذابٌ.) [5] وأيضا قوله تعـــالى: **[وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ]**[6]، وموطن الشاهد" (لمسّكم فيما أفضتم)، حيث جاءت "في" دالة على التعليل، والمعنى: لمسكم عذابٌ عظيمٌ بسبب ما أفضتم[7].

ومما احتج به من حديث قول الرسول صلى الله عليه وسلم: « **عُذبت امرأة في هرة** »[8] وقوله: « **إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير** »[9]، والشاهد في الحديث الأول هو قوله: "في هرة"؛ أي: بسبب، أو " لأجل هرّة حبستها "[10]، أمّا الشاهد في الحديث الثاني، فهو "فيعذّبان في كبير"؛ أي: بسبب أو لأجل ذنب كبير.[11]

---

[1] – ابن عقيل، " شرح ألفية ابن مالك "، 2/ 17.

[2] – البخاري، " الصحيح "، كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسقُ يُقتلن في الحرم، الحديث رقم: 3318، ص: 389، وهو بلفظ (ربطَتها) بدل حبستها.

[3] – يُنظر: ابن عقيل، " شرح ألفية ابن مالك "، 2/ 17.

[4] – الآية: 68 من سورة الأنفال .

[5] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 123.

[6] – الآية: 14 من سورة النور .

[7] – يُنظر: ابن هشام الأنصاري، " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك "،35/3.

[8] – البخاري، " الصحيح "، كتاب المساقاة، باب: فضل سقي الماء، الحديث رقم: 2365، ص: 269.

[9] – البخاري، " الصحيح "، كتاب الجنائز، باب الجريد على القبر، الحديث رقم: 1361، ص: 155.

[10] – يُنظر: ابن هشام الأنصاري، " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " ، 3/ 35 .

[11] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 123 ــ 124.

ثم دلف ابن مالك إلى الشعر القديم ليستشهد بثلاثة أبيات منه على الظاهرة التي هو بصدد شرحها.[1]

والذي يُلفت الانتباه في هذه المسألة، هو: استشهاد ابن مالك بالحديث نفسه الذي قام بتخريجه في بداية هذه المسألة، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: " عذبت امرأة في هرّة حبستها .

3 – 13: مسألة حذف الموصول مستغنى عنه بصلته[2]:

ذكر ابن مالك في حديثه عن حذف الموصول لدلالة صلته عليه أنّ هذا مما انفرد به الكوفيون ووافقهم عليه الأخفش ، وهم في ذلك مصيبون [3] ، ثم استدلّ على صحة رأيهم بقوله تعالى: **[وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ]** [4]؛ والأصل: بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم؛ لأنّ الذي أنزل إلينا ليس هو الذي أنزل إلى من قبلنا ، ولذلك أعيدت "ما" بعد "ما" في قوله تعالى **[وقولُواْ آمَنَّا بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ]**[5].

ثم أورد ابن مالك شاهدين من الشعر[6]، تمثّلا في قول حسان رضي الله عنه : [7]

أَ مَنْ يَهْجُو رَسولَ الله مِنْكُمْ ويمـــــدَحُهُ وَيَنْصــرُهُ سَوَاءُ.

وعلّق على البيت قائلا: يريد أمن يهجو رسول الله منكم أيّها المشركون ومن يمدحه منا وينصره سواءُ؟[8] ، فالشاهد يتمثل في قوله: " ويمدحه "، فقد حذف الاسم الموصول للدلالة عليه، ولعدم ضرورة التكرار بالعطف، والتقدير: ومن يمدحه[1] .

---

[1] – يُنظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 123 ــ 124.

[2] - ينظر: ابن مالك " شواهد التوضيح " ص: 133

[3] – يُنظر: بن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 133، وينظر: محمد بن عمار درين،" تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس،ص: 172/2

4 ــ الآية: 46 من سورة العنكوت .

5 ــ الآية: 136 من سورة البقرة .

[6] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 134 .

[7] – حسان بن ثابت، " الديوان "، دار صادر ، بيروت، لبنان، دط، دت، ص: 09 .وروايته: فَمَن يهجو بدل: أمن يهجو، وينظر: الفراء، " معاني القرآن "، 2/ 207، والمبرّد، " المقتضب "، 429/1 .

[8] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 134 .

و الشاهد الآخر تمثّل في قول الشاعر: [2]

ما الذي دأبه احتياط وحزم وهـــــواه أطاع يستويان .

فعلّق على هذا الشاهد قائلا: يريد: ما الذي دأبه احتياط وحزم، والذي هو أطاع يستويان، ليستشهد بعد هذين البيتين بشاهد من الحديث النبوي؛ والذي هو خير ما يستشهد به على هذا الحكم على حدّ قول ابن مالك . وهذا الحديث هو قوله صلى الله عليه وسلم : « **مثل المهجّر كالذي يهدي بدنة ،ثم كالذي يهدي بقرة ،ثم كالذي يهدي كبشا،ثم دجاجة ثم بيضة** »[3]، والشاهد في قوله : «ثمّ كبشا ،ثم دجاجة،ثم بيضة »؛ حيث حذف الموصول وأكثر الصلة ثلاث مرات ؛ لأن التقدير: ثم كالذي يُهدي كبشا، ثم كالذي يُهدي دجاجة، ثم كالذي يُهدي بدنة. وإذا حذف الموصول وأكثر الصلة، فأن يحذف الموصول وتبقى الصلة بكمالها أحقّ بالجواز وأولى[4].

إذا، فقد استشهد ابن مالك في هذه المسألة بشاهدين من الشعر،ثم قام بتعضيضهما بأحسن شاهد، وهو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

3 -14: مسألة حذف المضاف باقيا عمله وإن لم يكن بدلا[5]:

ومما استشهد به ابن مالك من حديث في هذه المسألة قول الرسول صلى الله عليه وسلم: « **فضلُ الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين صلاة** »[6] ؛ أي: فضل سبعين صلاةً، ويجوز أن يكون الأصل: بسبعين صلاة[7]،فحذفت الباء وبقي عملها.

---

[1] – يُنظر: المبرد، " المقتضب "، 429/1 .

[2] – قائل البيت مجهول، ينظر: ابن هشام، " مغني اللبيـــب "، 165/2، إميـــل بديع يعقوب، " معجم شواهد العربية "، 1/ 400 .

[3] - مسلم، "الصحيح" ،كتاب الجمعة، باب فضل التهجّر يوم الجمعة، الحديث رقم: 1984، ص: 299 ــ ص: 300، وروي الحديث بهذا اللفظ: « **و مثل المهجَّر كمثل الذي يهدي البدنة ، ثم كالذي يهدي بقرة، ثم كالذي يهدي الكبش، ثم كالذي يهدي الدجاجة** »، وينظر: البخاري، " الصحيح " ، كتاب الجمعة: باب الاستماع إلى الخطبة ، الحديث رقم: 929 ، ص: 106.

[4] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 134 .

[5] – بن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 113.

[6] – أحمد بن حنبل"المسند" المكتب الإسلامي للطباعة والنشر،(دط)،(دت)،272/6،وهو حديث ضعيف ،وينظر:المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي،ونسل وآخرون، استانبول،دار الدعوة،تونس،دار سحنون،(دط)،1988م،38/3.

[7]. بن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 113.

و الشاهد في الحديث أن يكون المضاف محذوفا، وهو " فضل "؛ أي فضل سبعين صلاة، فالسبعون مضاف إلى "فضل" المحذوف مجرورة به، كما يجوز أن يكون السبعين مجرورا بالباء المحذوفة، وتقدير الكلام « **فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك بسبعين صلاة** » [1] ونظير ذلك من القرآن قول الله تعالى: **[كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ]**[2] وفي قوله تعالى:**[اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أنعَمتَ عَلَيهِمْ]**[3]

ويرى العكبري أنّ الصواب في هذا الحديث: "سبعون" والتقدير: فضل سبعين؛ لأنّه خبر"فضل" الأول .[4]

3 ــ 15: تأنيث الضمير العائد على مذكر:[5]

يرى ابن مالك أن المذكر يجوز تأنيثه إذا أُوِّل بمؤنث، نحو قوله تعالى: **[لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْحُسْنَى]**[6]، وقوله تعالى :**[فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى]**[7].

ومن إعطاء المذكر حكم المؤنث باعتبار التأويل قول النبي صلى الله عليه وسلم في إحدى الروايتين: « **فإن في إحدى جناحيه دواءً والأخرى داء** »[8]

فالجناح مذكر، ولكنّه من الطائر بمنزلة اليد، فجاز تأنيثه مؤوّلا بها [9]. ومن تأنيث المذكر لتأويله مؤنث قول الله تعالى: **[مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا]**[10]، فأنّث عدد الأمثال، وهي مذكّرة لتأويلها بحسنات.

---

[1] ــ ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 113.

[2] ــ الآية: 15 ــ 16 من سورة العلق .

[3] ــ الآية: 06 ــ 07 من سورة الفاتحة .

[4] ــ العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين الحنبلي(ت 616هـ)، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق وتخريج: عد الحميد الهنداوي، مؤسسة المختار ، القاهرة، ط1، 1999، ص: 198 .

[5]- ينظر ابن مالك "شواهد التوضيح"- ص143.

[6]- جزء من الآية : 21 من سورة يونس.

[7]- الآية: 07 من سورة الليل .

[8]- البخاري " الصحيح "، كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم، الحديث رقم: 3320 ، ص: 389، وروي هكذا: « **في إحدى جناحيه داء والأخرى شفاء** »، وفي كتاب الطب ، باب إذا وقع الذباب في الإناء، الحديث رقم: 5782 ، ص: 690 .

[9]- ينظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 143 .

[10]- الآية 160 من سورة الأنعام .

ثم أورد شاهدا من القراءات، وهي قراءة أبي العالية **[لاَ يَنفَعُ نَفْساً إيمَانُهَا]**[1]بالتاء، والفعل مسند إلى "الإيمان"، ولكنه في المعنى طاعة وإنابة، فكان ذلك سببا اقتضى تأنيث فعله .

ولا يجوز أن يكون تأنيث فعل "الإيمان"؛ لكون الإيمان سرى إليه تأنيث من المضاف إليه، كما سرى من "الرياح"، إلى الـــ" مرّ"[2] في قول الشاعر :[3]

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهامَرُّ الرِيَاحِ النَّواسِمِ .

لأنّ سريان التأنيث من المضاف إليه إلى المضاف مشروط بصحة الاستغناء به عنه، كاستغنائك بالرياح عن الـــ"مَرُّ" في مثل: تسفهت أعاليها الرياحُ، وذلك لا يأتى في "لا تنفع نفسا إيمانها"؛ لأنّك لو حذفت "الإيمان" وأسندت"تنفع" إلى المضاف إليه لزم إسناد الفعل إلى ضمير مفعولِه، وذلك لا يجوز بإجماع؛ لأنّه بمنزلة قولك: "زيدا ظلم" تريد : "ظلم زيد نفسه"، فتجعل فاعل "ظلم" ضميرا لا مفسّر له إلا مفعول فعله، فتصير العمدة مفتقرة إلى الفضلة افتقارا لازما، وذلك فاسدٌ، وما أفضى إلى الفاسد فاسد[4] .

فالشاهد في هذا البيت في قوله : " تسفهت أعاليها مرّ الرياح " حيث أنّث الفعل بتاء التأنيث مع أنّ فاعله مذكّر، وهو قول: "مرّ"، والذي جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه، وهو الرياح، وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المرّ بالرياح، نحو: " تسفهت الرياح"[5].

3 ــ 16: مسألة : معنى رب واستعمالها :[6]

يرى البصريّون أنّ "ربّ "حرف جر، وأنّها للتكثير لا للتقليل، أمّا الكوفيون، فيرون عكس ذلك؛ حيث عدّوا "رب" اسما، وهي للعدد والتقليل .[7]

---

[1]- الآية 158 من سورة الأنعام .

[2]- ينظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 144 .

[3]- **البيت لذي الرمة، برواية(رويدا) بدلا من (مشيت)، ينظر: سيبويه، " الكتاب "، 52/1 ، 94، وينظر: المبرد، " المقتضب "، 457/4** ، وينظر ابن الناظم "شرح ألفية ابن مالك" ص276، وينظر:عبد القادر البغدادي،خزانة الأدب،211/4.

[4]- ينظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 144.

[5]- ينظر: سيبويه، "الكتاب"، 95/1 ، وينظر المبرد، "المقتضب"، 2/ 457، وينظر: ابن عقيل، " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" ، 39/2 ،وينظر:ابن الناظم "شرح ألفية ابن مالك" ص276.

[6]- ينظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 164 .

[7]- ينظر: الأنباري " الإنصاف في مسائل الخلاف"، 328/2 .

وذهب ابن مالك مذهب البصريين، وهذا ما يُفهم من حديثه عن "رب"، والصحيح أنّ معناها في الغالب: التكثير، نصّ على ذلك سيبويه، ودلّت شواهد النثر والنظم عليه، وأمّا سيبويه، فقد جعل معنى "ربّ" ومعنى "كم" الخبرية واحد، إلاّ أنّ "كم" اسم و"رب" غير اسم [1]، وليثبت ابن مالك صحّة القاعدة التي أيّد فيها سيبويه أورد شواهد من النثر والنظم، فمن النثر أورد حديث الرسول صلى الله عليه وسلّم: « **يا ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة** »[2].

ثم علّق على معنى "ربّ" في هذا الحديث قائلا: " فليس المراد أنّ ذلك قليل، بل المراد أنّ الصنف المتصل بهذا من النساء كثير"[3]، ولذلك جُعلت "كم" موضع "ربّ" لحسن ونظائره كثيرة. ثم أورد أورد شواهدَ من الشعر ليعضد بها الحديث النبوي، ومن هذه الشواهد قول حسان بن ثابت: [4]

رُبَّ حِلْمٍ أَضاعَهُ عَدَمُ الـــ مالِ وَجَهْلٍ غَطَّى عَلَيْهِ النَّعيمِ

والشاهد في قوله: إنّ هناك أحلامًا كثيرة أضاعها انعدامُ المالِ.

3 ــ 17: مسألة اتصال نون الوقاية بالاسم المعرب المشابه للفعل :[5]

ذكر ابن مالك أنّ نون الوقاية تَصْحَبُ الأسماء المعربة المضافة إلى باء المتكلم؛ لتقيها خفاء الإعراب، فلما منعوها كان كأصل متروك، فنبّهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل[6]، نحو نحو قول الشاعر:[7]

وليس بِمُعْيِنِي، وَفِي النَاسِ ممتعٌ صديق إذا أعيا عليّ صـــديقُ.

ونحو قول الآخر[1]:

---

[1]- ينظر: سيبويه "الكتاب" 159/2 ، وينظر الأنباري " الإنصاف في مساشل الخلاف "، 328/2 وينظر محمد بن عمار درين، " تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس "، 586/2 .

[2]- البخاري " الصحيح "، كتاب: العلم، باب العلم والعظة بالليل، الحديث رقم: 115، ص: 25 ، ورد بهذا اللفظ: « **عارية في الآخرة** »، وفي كتاب التهجد ، باب تحريض النبي على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب، الحديث رقم: 1126، ص: 130، وفي كتاب الأدب، باب التكبير والتسبيح عند التعجب، الحديث رقم: 6218 ، ص:731 .

[3]- ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح"، ص: 164.

[4]- حسان بن ثابت الأنصاري، "الديوان"، ص: 22 .

[5]- ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح"، ص: 178 .

[6]- ينظر: المصدر نفسه "، ص: 178 ، وينظر: ابن مالك، " شرح التسهيل "، 152/1.

[7]- قائل البيت مجهول ، وفي " شرح التسهيل "، 152/1 ذكر ابن مالك عند إيراده لهذا البيت أنّ ابن طاهر أنشده في تعليقه على كتاب سيبويه،وينظرالسيوطي"الأشباه والنظائر في النحو"،تحقيق:محمد عبد القادر الفاضلي،المكتبةالعصرية،صيدا، بيروت،1426ه /2006م.ص4/ 53. و ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح"، ص: 178

و ليس الموافيني ليُرفِدَ خائبًا فإن له أضعـــافَ ماكان أملا

ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم لليهود: « **فهل أنتم صادقوني** »[2]، ولما كان لأفعُلِ التفضيل شَبَهٌ بفعل التعجب اتّصلت به النون المذكورة أيضا في قول النبي صلى الله عليه وسلّم : « **غير الدجال أخوفني عليكم** »[3].

والأصل فيه: أخوف مخوفاتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هي مقامه، فاتصل "أخوف" بها مقرونة بالنون، كما اتصل "معيي" و" الموافي" بها في البيتين المذكورين.[4]

وما نلاحظ في هذه المسألة هو استشهاد ابن مالك ببيتين من الشعر، ثم قام بتعضيدهما بشاهدين من الحديث الشريف وما لفت انتباهنا ها هنا هو استشهاده بالحديث المشكل نفسه الذي عرضه للدراسة في بداية هذه المسألة وهو قوله صلى الله عليه وسلم :« **فهل أنتم صادقوني** ».[5]

3 ــ 18: مسألة استعمال "مِن" في ابتداء غاية الزمان :[6]

وعند تخريج ابن مالك لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم « **مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا، فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراطٍ قيراطٍ ؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط قيراط، ثم قال: من يعمل لي مِن نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط؟فعملت النصارى مِنْ نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراطٍ قيراطٍ. ثم قال: من يعمل لي مِن صلاة العصرإلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ألا فأنتم الذين يعملون مِن صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين** [7] »[1] قال: تضمن هذا

---

[1]– قائل البيت مجهول وصدّره ابن مالك في " شرح التسهيل "، 152/1 بقوله : " وأنشد غيرهما "، يعني: الفراء وابن طاهر، وينظر**السيوطي"الأشباه والنظائر في النحو"،53/4**. و ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح"، ص: 178 .

[2]– البخاري، " الصحيح "،كتاب الطب، باب ما يذكر في سمّ النبي صلى اله عليه وسلّم، الحديث رقم: 5777 ، ص: 690، وروي بهذا اللفظ: « **فهل أنتم صادقيّ عنه** »، و« **هل أنتم صادقي عن شيء** »، وينظر: العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري "، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحبّ الدين الخطيب، باب ما ذكر في سمّ النبي صلى اله عليه وسلّم ، 245/10 .

[3]– مسلم، " الصحيح " ، كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، الحديث رقم: 7373 ، ص: 1097.

[4] – ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 179 .

[5] – ينظر: ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 179 .

[6] - ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 189.

[7] – يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص : 189.

الحديث استعمال "مِن" في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، وهو مما خفي على أكثر النحويين؛ فمنعوه تقليدا لسيبويه في قوله : وأما "مِن" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وأمّا "مذ" [2] فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها . [3] هذا يعني أنّ "مُذْ" لا تدخل على الأمكنة، ولا من على الأزمنة .

فرأى ابن مالك أنّ الأوّل مسلّم بإجماع؛ أي: "مذ" لا تدخل على الأمكنة، أمّا الثاني؛ :أي "من"، فلا تدخل على الأزمنة، فهو ممنوع لمخالفته النقل الصحيح والاستعمال الفصيح.[4]

ومن شواهد صحّة هذا الاستعمال قول الله تعالى: **[لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ]** [5] وبهذا استشهد الأخفش على أنّ" من" تستعمل لابتداء غاية الزمان، وقد قال سيبويه في باب ما يضمر في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف: ومن ذلك قول العرب:" من لَدُ شَوْلا فَإلى إِتْلائِها"[6]، نصب لأنّه أراد زمانا. و"الشول" لا يكون زمانا ولا مكانا، فيجوز فيه الجرّ ، كقولك من لدُ صلاة العصر إلى وقت كذا و كذا، فلّما أراد الزمان حمل "الشول" على شي يحسن أن يكون زمانا إذا عمل في الشول، كأنك قلت: "من لدُ أَن ْكانت شَوْلا إلى إتلائها".[7]

ومن شواهد هذا الاستعمال أيضا قول النبي صلى الله عليه وسلم: « **أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هذه ، فإن على رأس مئة سنة مِنْها** »[8]، فابن مالك أورد هذا الحديث النبوي كخير شاهد على استعمال

---

[1] - البخاري، " الصحيح "، كتاب الإجارة ، باب الإجارة إلى صلاة العصر، الحديث رقم : 2269، ص: 255 . وروي الحديث بهذا اللفظ : « **إنما مثلكم واليهود والنصارى.** »

[2] - الزمخشري أبو القاسم جار الله محمودبن عمر(ت 538 ه)"المفصل في صنعة الإعراب"دار الكتب العلمية بيروت،لبنان،ط1 1420ه،1999م،ص372.

[3] - سيبويه، " الكتاب "، 4/ 347، وينظر: الأنباري، " الإنصاف في مسائل الخلاف "، 317/1.

[4] ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 189.

5 ــ الآية: 108 من سورة التوبة .

6 ــ الرجز بلا نسبة. ينظر:سيبويه، " الكتاب "، 323/1 ، وينظر:ابن منظور، "لسان العرب"مادة(ل د ن)،384/13

7 ــ سيبويه، " الكتاب "، 323/1 .

8 ــ البخاري، " الصحيح "، كتاب العلم، باب السمر في العلم، الحديث رقم: 116، ص: 25، وفي كتاب مواقيت الصلاة، باب ذكر العشاء والعتَمة ومن رآه واسعا، الحديث رقم: 564، ص: 70 ، وروي الحديث يلفظ آخر: « **أَرَأَيْتُكُم لَيْلَتَكُم هذه، ، فإنّ رأس مئة سنة منها .**»

"من" في ابتداء غاية الزمان، وبعد ذلك أورد شواهد من كلام أهل البيت والصحابة، ثم أضاف شواهد من الشعر.[1]

3 ــ 19: : استعمال "رجع" بمعنى "صار" معنى وعملا:[2]

ألحق قوم، منهم ابن مالك بـــ"صار" في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال، من ذلك: (آضَ، وعادَ، وآلَ، ورجعَ، وحار، واستحالَ، وتحوّل، وارتدّ)[3].

فنبّه ابن مالك على أنّه مما خُفي على أكثر النحويين استعمال "رجع" كـــ"صار" معنى وعملا [4]، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « **لا ترجعوا بعدي كفّارا** »[5] فلا ترجعوا بمعنى: لا تصيروا، وكفارا. منصوب على الخبر؛ أي: كالكفار.[6]

إذا، فابن مالك استشهد على صحّة ما ذهب إليه في هذه المسالة النحوية بحديث نبوي، ثمّ أردفه بشواهدَ أخرى من الشعر.[7]

3 ــ 20: مسألة: لغة أكلوني البراغيث :

استدل ابن مالك في وقوع الفعل غير مجرّد من علامة التثنية، أو علامة الجمع عند تقديمه على ما هو مسند استغناء بما في المسند إليه من العلامات [8]بالحديث[9]:« **يتعاقبون فيكم ملائكة** »[10]،

---

1 ــ ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 190 ــ 191 .

2- ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 197 .

3- محمود فجال، " الحديث النبوي في النحو العربي" ، ص: 180 .

4- ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 197 .

5- البخاري " الصحيح "، كتاب العلم، باب الإنصاف للعلماء، الحديث رقم: 121 ، ص: 25، وفي كتاب الفتن – باب قول النبي صلى الله عليه وسلّم: « **لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض.** »، الحديث رقم: 7076، ص: 823 ، ومسلم، " الصحيح "، كتاب الإيمان ، باب« **لا ترجعوا بعدي كفارا** » الحديث رقم: 225، ص: 49 ، قال في حجة الوداع: « **ويحكم** » أو قال « **ويلكم، لا ترجعوا بعدي.** ».

6- ينظر: محمود فجال، " الحديث النبوي "، ص: 180 .

7- ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 197 .

8- ينظر ابن مالك، "المصدر نفسه "، ص: 246 .

9- البخاري، " الصحيح "، كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر، الحديث رقم: 555، ص: 69 ، وفي صحيح مسلم كتاب الساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتيْ الصبح والعصر والمحافظة عليهما، الحديث رقم: 1432 ، ص: 224 ، وينظر: الإمام مالك بن أنس " الموطأ "، كتاب الصلاة، باب جامع الصلاة، ص: 143 .

10- ذكرت خديجة الحديثي في كتابها أن ابن مالك هو أوّل المحتجين بهذا الحديث البانين عليه رأيا جديدا في "الألف" و"الواو". "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث " ، ص: 243 .

فالأصل على اللغة المشهورة كما يرى ابن مالك أن يكون الفعل مجرّدا من علامة التثنية والجمع، و "يتعاقبون" جاء غير مجرّد من ذلك؛ إذ أنّ "الواو" في الفعل "يتعاقبون" علامة جمع، والمسند إليه هم "الملائكة"؛ الذي جاء جمعا، فدلّ ذلك على جواز ما ذهب إليه.

إذا، ابن مالك استشهد على ما ذهب إليه من قاعدة نحوية بحديث لِرسول الله صلى الله عليه وسلم، بعدما كان قد استدلّ بكلام العرب، ثم أورد شاهدين: واحد لعائشة رضي الله عنها، والآخر لأحد الصحابة[1]؛ ليستدلّ بعد ذلك بثلاثة أبيات من الشعر، منها قول الشاعر[2]:

نَصَروكَ قَوْمي فاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِم وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلوك كُنْتَ ذَلِيلا .

والشاهد في قوله: "نصروك قومي"، فقد ألحق علامة جمع الذكور، وهي: "الواو" بالفعل "نصروك"، مع أنّ هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده، وهو قوله "قومي"[3].

ومثله قول الشاعر[4]:

نُسِيَا حاتِمٌ وأَوْسٌ لَدُنْ فا ضَتْ عَطايَاكَ يَا اْبنَ عَبْدِ العَزيزِ .

ومحلّ الاستشهاد في قوله: "نسيا حاتم وأوس"؛ حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أنّ الفاعل اسم ظاهر، وكان القياس على الفصحى أن يقول: "نُسِي حاتم وأوس".

ومثله أيضا: [5]

رَأَيْنَ الغواني الشَّيْبَ لاح بمفْرِقي فَأَعْرَضْنَ عَنّي بالخُدُودِ النواضِر .

---

[1]- ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح " ص: 247 .

[2]- لم أقف على قائل البيت في كتب النحو التي استطعت الحصول عليها. - ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح " ص: 247 وينظر: ابن عقيل، " شرح ألفية ابن مالك "، 64/1.

[3]- - ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح " ص: 247-

[4]- قائل البيت مجهول ، ينظر: ابن مالك " شواهد التوضيح" ،ص: 247. وينظر: إميل بديع يعقوب، "معجم شواهد العربية" ، 22/4 . وينظر: ابن عقيل، " شرح ألفية ابن مالك "، 64/1.

[5]- قائل البيت هو العُتبي كما في " البيان والتبيين "، 119/1 ،وينظر: ابن عقيل، " شرح ألفية ابن مالك "، 64/1 بلفظ:(بعارضي) بدلا من(بمفرقي) ، أو هو محمد بن أمية كما في " العقد الفريد "، 43/3 ، وينظر: الأصفهاني، " الأغاني " ، 129/14 .

والشاهد فيه قوله: "رأين الغواني"، فإنّ الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله: "رأين" مع ذكر الفاعل الظاهر بعده، وهو قوله: "الغواني".[1]

وفي خاتمة هذا الفصل يمكن أن أقول إن ابن مالك كان حريصا على أن يأتي بالشواهد المتنوعة،حيث لا تخلو صفحة من صفحات كتابه"شواهد التوضيح" من القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب من شعر ونثر،فهو يستشهد بالقراءات كلها دون تمييز بين قراءة متواترة وأخرى شاذة.

أما الأحاديث النبوية فهي حاضرة في كل مسألة من مسائل هذا المصنَّف،حيث يبدأ في بعض المسائل بإيراد الشاهد من الحديث ثم يُتبعه بشواهد من الشعر،ثم يضيف شاهدا آخر من الحديث ،وفي مواضع أخرى يقدم الشاهد من القرآن ثم يدعمه بشاهد أو أكثر من الحديث النبوي ، وفي الأخير يدعم ما ذهب إليه بشواهد من الشعر،كما تجده في مواضع أخرى يجعل الشاهد من القراءات في مقدمة شواهده ،ثم يأتي بشواهد من الشعر ثم يورد أقوالا تعود للصحابة وأهل البيت ليختم شواهده بشاهد من الحديث. لم يقتصر ابن مالك على أحاديث معينة،بل استشهد بكل الأحاديث سواء وردت في كتب الصحاح أم لا.

- عَدّ ابن مالك تلك الأحاديث المـُشكلة التي قام بتخريجها في كتابه ، نصوصا فصيحة يمكن اعتمادها في الاستشهاد لذلك استند إليها في مواضع عدة.

- وما لفت انتباهي أيضا في هذا الكتاب هو استشهاد ابن مالك بأبيات كثيرة مجهولة القائل،وليس هذا فحسب فهذه الشواهد الشعرية أوقعت العلماء الذين جاؤوا بعده في حيرة لأنهم لم يستطيعوا الوقوف على المصادر التي أخذ منها هذه الأبيات.

---

[1]- ينظر: ابن عقيل، " شرح ألفية ابن مالك "، 64/2 .